تقرير الاستدامة السنوي
للهيئة العامة للرقابة المالية
2018

Annual Sustainability Report of FRA 2018

الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

ARAB REPUBLIC OF EGYPT
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

نبنى الجسور لا الحواجز
Building Bridges not Walls

نبنى الجســـور لا الحـــواجز

Building Bridges not Walls

مجالات عمل
الهيئة العامة للرقابة المالية
التأمين
سوق المال
صناديق التأمين الخاصة
صناديق التأمين الحكومية
التمويل العقاري
التأجير التمويلي
التخصيم
التمويل متناهي الصغر
الضمانات المنقولة

حول هذا التقرير

يعد تقرير الاستدامة للهيئة العامة للرقابة المالية التقرير الأول من نوعه الذي يستعرض جهود الهيئة العامة للرقابة المالية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما ينسجم مع رؤية مصر 2030، وبما يتوافق مع دور الهيئات الرقابية المالية في دعم أهداف التنمية المستدامة، مُقدمًا ما تم إنجازه، واصفًا ما هو مخطط للمستقبل، وموضحًا رؤية واستراتيجية وأهداف الهيئة للتنمية المستدامة.

ويرصد التقرير – في إطار سعينا لتعزيز جميع جوانب أدائنا الخاص بالاستدامة والحوكمة – الإنجازات التي أحرزتها الهيئة على صعيد بنيتها المؤسسية أولاً، ثم جهودها من أجل دمج مفاهيم واستراتيجيات التنمية المستدامة للأنشطة المالية غير المصرفية التي تضطلع بالإشراف والرقابة عليها ثانيًا للعام المنتهي في ديسمبر 2018، في ظل تطبيق منظومة (الحوكمة/ البيئة/ البعد الاجتماعي)؛ تنفيذًا لسياسات الدولة في العمل على خلق البيئة المواتية لتحقيق الشمول المالي.

كما يرسم التقرير الإطار المستقبلي الذي ستنتهجه الهيئة خلال الأعوام المقبلة لتعزيز آليات الاستدامة، وفتح آفاق جديدة نحو أدوات مالية داعمة للاستدامة.

إن نشر الهيئة تقريرًا حول الاستدامة إنما يعكس التزامنا بدعم أهداف التنمية المستدامة، وحرصنا المتزايد على تنمية وبناء قدرات جميع المتعاملين مع الهيئة، سواء جمهورها الداخلي أو الخارجي؛ لتعزيز ثقافة الاستدامة والإفصاحات المتعلقة بها، وتضمين أهداف ومبادئ التنمية المستدامة في الاستراتيجيات الخاصة بأصحاب المصلحة كإحدى محددات اتخاذ القرارات الاستثمارية.

وتعتزم الهيئة مواصلة تطوير تقرير الاستدامة وتبادل المعلومات والخبرات مع الجهات ذات الصلة؛ ذلك أن أي إسهام في تطوير منظومة العمل داخليًا وخارجيًا وخلق بيئة مواتية وتطوير العاملين، إنما يسهم بشكل مباشر في نجاح المؤسسات وتعزيز قدراتها على القيام بمهامها بكفاءة وفاعلية.

المحتويات

كلمة رئيس الهيئة

نبذة عن الهيئة العامة للرقابة المالية

1. الهيئة في سطور
2. نظرة تاريخية على نشأة الهيئة
3. مجلس إدارة الهيئة
4. استراتيجية الهيئة لتطوير الأسواق المالية غير المصرفية (2018-2022)
5. محطات بارزة للهيئة خلال عام 2018
   - حديث البنية التشريعية
   - جوائز وإنجازات
   - عضوية الهيئة في المؤسسات الدولية
6. مؤشرات أداء الأنشطة الخاضعة لرقابة الهيئة
   - نشاط سوق المال
   - نشاط التأمين وصناديق التأمين الخاصة
   - نشاطا التأجير التمويلي والتخصيم
   - نشاط التمويل متناهي الصغر
   - سجل الضمانات المنقولة

التنمية المستدامة فى سطور

1. أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
2. السياق الوطني للاستدامة
3. استراتيجية التنمية المستدامة-مصر 2030
4. استراتيجية الهيئة للتنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر 2030
   - رؤيتنا
   - رسالتنا
   - منهجنا الاستراتيجي
   - أهدافنا
   - مبادئنا
   - شركاؤنا

جهود الهيئة لتطبيق الاستدامة

- على المستوى المؤسسي
  1. الحوكمة
  2. البعد الاجتماعي
  3. البعد البيئي
- على مستوى القطاع المالي غير المصرفي
  1. الحوكمة
  2. البعد الاجتماعي
  3. البعد البيئي

خارطة الطريق نحو تنمية لا تستثني أحدًا

1. على الصعيد المؤسسي للهيئة
2. على صعيد القطاع المالي غير المصرفي

نبنى الجسور لا الحواجز
Building Bridges not Walls

كلمة رئيس الهيئة

"تفخر الهيئة العامة للرقابة المالية بالتزامها الدائم بالاستدامة والمكانة الدولية التي تقلدتها في هذا المسعى الهام، فالاستدامة يجب النظر إليها كقوة دافعة نحو التغيير الإيجابي"

تفرض علينا التحديات التي يشهدها العالم – خاصةً في العقود الثلاثة الأخيرة نتيجة للتأثيرات السلبية لبعض الأنشطة الاقتصادية على البيئة والمناخ ووفرة الموارد الطبيعية – تساؤلات عدة حول مستقبل الأجيال القادمة وقدرتهم على تلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم، والقدرة على الإبقاء على معدلات نمو اقتصادية تسهم في توفير مستويات معيشية مناسبة للأفراد والمجتمعات.

وانطلاقًا من دور الهيئة العامة للرقابة المالية، بحكم اضطلاعها بالإشراف والرقابة على قطاع الخدمات المالية غير المصرفية وإدراكها للدور الحيوي الذي يسهم به هذا القطاع في نمو الاقتصاد المصري جنبًا إلى جنب لإدراكها بالمتغيرات والتحديات العالمية، ما يجعلها تتحمل مسئولية إرساء السياسات واتخاذ كافة الإجراءات والتدابير والتشريعات المنظمة اللازمة لدمج آليات التنمية المستدامة، تبدأ فيها الهيئة بنفسها ككيان وأفراد، وتعكسها من خلال مبادرات وقرارات في محيط القطاع المالي غير المصرفي، مرتكزةً على معايير الحوكمة، والتوازن بين معدلات نمو طموحة، والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها المستقبلية.

في هذا السياق قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بصياغة الاستراتيجية الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية 2018 - 2022، متضمنة التأكيد على تبني العديد من الآليات الرامية إلى تطويع السياسات والأدوات لتحقيق التنمية المستدامة بشكل ينسجم مع رؤية مصر 2030 ويتكامل مع المستجدات الدولية، كما تم صياغة استراتيجية التنمية المستدامة للهيئة 2019 - 2022 لمواءمة السوق المالية غير المصرفية في مصر مع مسار التنمية المستدامة، مستهدفةً بناء قدرات الشركات والأفراد العاملين بالقطاع المالي غير المصرفي لتعزيز حوكمة الاستدامة، وتقديم تدابير لتعزيز التنمية المستدامة على المستوى المؤسسي لهذه الشركات.

إن إدراج معايير الاستدامة في النظام المالي غير المصرفي تخطى كونه رفاهيةً أو أن يتم تنفيذه بمجرد مبادرات أو إجراءات تطوعية من البعض؛ ذلك أن تحويل إطار الاستدامة إلى ممارسات تطبيقية يجلب العديد من الفرص، ويواجه العديد من التحديات التي إن تم تجاهلها لتحقيق مكاسب على المدى القصير أدت إلى تداعيات خطيرة على المدى البعيد لن يمكن تداركها أو تلافي آثارها السلبية بسهولة؛ لذا تستهدف الهيئة اتخاذ ما يلزم من إجراءات لمحاذاة تطوير وتنمية القطاع المالي غير المصرفي مع إجراءات دمج أهداف التنمية المستدامة باستراتيجيات القطاع لزيادة توجيه تدفقات رأس المال نحو الاقتصاد الأخضر والمستدام.

لقد كان شرفًا لي أن أترأس اجتماعات المجموعة الاستشارية لمبادرة دور الهيئات الرقابية لأسواق المال في دعم أهداف التنمية المستدامة بمبادرة بورصات الأسواق المالية المستدامة، لمناقشة دور الهيئات الرقابية في دعم أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والتي انتهت من إعداد تقرير حول (دور الهيئات الرقابية في دعم التنمية المستدامة)، شارك فيه عدد 70 خبيرًا عالميًا من هيئات الرقابة المالية والبورصات الدولية، والذي يهدف في مجمله إلى تعزيز استقرار واستدامة النظام المالي، مُرسيًا عدة محاور على رأسها توجيه ودعم الاستثمارات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز الإفصاحات المتعلقة بالنواحي البيئية والمسؤولية الاجتماعية للشركات، والحوكمة الرشيدة، والعمل على تضمين معايير الاستدامة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، فضلاً عن حث المستثمرين على الأخذ في الاعتبار مؤشر الاستدامة عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، والاهتمام بنشر الثقافة والوعي المالي لأهداف التنمية المستدامة والتغير المناخي.

تأتي أهمية التقرير، الذي يعد أول تقرير تصدره هيئة عامة في مصر، من كونه يفتح نافذة لنشر توجهات الهيئة العامة للرقابة المالية فيما يتعلق بالاستدامة وتقديم النموذج للقطاع المالي غير المصرفي لتبني هذا النهج، وطرح الأفكار حول تشكيل أجندة التنمية المستدامة، وخلق حوار بناء يرسم خارطة طريق تبدأ ببناء القدرات ورفع الوعي وتنتهي بانتهاج سياسات مسئولة اقتصاديًا وبيئيًا واجتماعيًا.

يحركنا هدف خلق أسواق رأس مال أكثر استدامة وشفافية ومرونة؛ لذا سنستمر في إنماء المشاركات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتكوين شراكات مع أطراف محلية وإقليمية ودولية، تسهم في الدفع نحو تحسين ظروف مجتمعنا، إيماناً بأن هذه الجهود لن تكتمل وتثمر إلا بتضافر جميع الجهود وتوحيد المسارات. ونسعى أن يكون لنا بصمة داخليًا وخارجيًا، إقليميًا ودوليًا في قيادة السوق لتحقيق ما نصبو إليه من طموحات في قطاع يحمل في طياته عددًا غير محدود من الفرص.

د. محمد عمران

رئيس مجلس إدارة الهيئة

نبنى الجسور لا الحواجز

Building Bridges not Walls

نبنى الجسور لا الحواجز
Building Bridges not Walls

نبذة عن الهيئة العامة للرقابة المالية

1. الهيئة في سطور
2. نظرة تاريخية على نشأة الهيئة
3. مجلس إدارة الهيئة
4. استراتيجية الهيئة لتطوير الأسواق المالية غير المصرفية (2018 - 2022)
5. محطات بارزة للهيئة خلال عام 2018
6. مؤشرات أداء الأنشطة الخاضعة لرقابة الهيئة

أولاً : نبذة عن الهيئة العامة للرقابة المالية

1. الهيئة في سطور

أُنشئت الهيئة العامة للرقابة المالية بموجب القانون رقم 10 لسنة 2009، وتختص الهيئة بالرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية بما في ذلك أسواق رأس المال، وبورصات العقود الآجلة، وأنشطة التأمين، والتمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم والتوريق.

تحل الهيئة العامة للرقابة المالية محل كل من الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، والهيئة العامة لسوق المال، والهيئة العامة لشئون التمويل العقاري، في تطبيق أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين الصادر بالقانون رقم 10 لسنة 1981، وقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1992، وقانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم 93 لسنة 2000 وقانون التمويل العقاري الصادر بالقانون رقم 148 لسنة 2001، كما تحل محل تلك الهيئات فيما تختص به في أية قوانين وقرارات أخرى. وتعتبر الهيئة الجهة الإدارية المختصة في تطبيق أحكام قانون التأجير التمويلي الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1995.

وبحلول عام 2014 شملت مظلة الهيئة نشاط التمويل متناهي الصغر، إلى جانب أنشطة أسواق رأس المال، وبورصات العقود الآجلة، وأنشطة التأمين، وصناديق التأمين الخاصة والحكومية، والتمويل العقاري.

2. نظرة تاريخية على نشأة الهيئة

يربو تاريخ الهيئة العامة للرقابة المالية على 80 عامًا، حيث جمعت بين ثلاثة أنشطة مالية غير مصرفية، وهي التأمين وسوق المال والتمويل العقاري.

3. مجلس إدارة الهيئة

د . محمد عمران
رئيس مجلس إدارة الهيئة

المستشار . رضا عبد المعطي
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة

المستشار . خالد النشار
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة

د . محمد معيط
عضو مجلس إدارة الهيئة

أ . جمال نجم
عضو مجلس إدارة الهيئة

أ . عبد الحميد إبراهيم
عضو مجلس إدارة الهيئة

د . محمد حافظ صقر
عضو مجلس إدارة الهيئة

أ . علاء الدين عامر
عضو مجلس إدارة الهيئة

أ . كريم بدر
عضو مجلس إدارة الهيئة

نبنى الجسور لا الحواجز
Building Bridges not Walls

4. استراتيجية الهيئة لتطوير الأسواق المالية غير المصرفية (2018-2022)

- خلق نظام مالي غير مصرفي احتوائي ومحفز للنمو الاقتصادي.
- تحسين معدلات الشمول المالي والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة مع زيادة أعداد المستفيدين من التمويل متناهي الصغر لتصل إلى 4 ملايين مستفيد وكذلك زيادة حجم التمويل متناهي الصغر من 11.5 مليار جنيه حاليا إلى 15 مليار جنيه، عبر زيادة عدد مؤسسات التمويل متناهي الصغر إلى 1000 مؤسسة.
- تقوية الإطار التشريعي للقطاع المالي غير المصرفي وتجهيز البنية التشريعية والقانونية والتكنولوجية اللازمة لاستحداث أدوات مالية جديدة وإجراء العديد من الإصلاحات الهيكلية، بما يسهم بصورة كبيرة في تنويع الأدوات المالية والاستثمارية المتاحة وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.
- تحسين مستويات الحوكمة والإدارة الرشيدة وتقوية الإطار المؤسسي للقطاع.

- تحسين مستويات الشفافية ومكافحة الفساد.
- تحقيق إدارة أفضل للمخاطر المتعلقة بسلامة واستقرار النظام المالي.
- المساهمة في تحسين تنافسية الاقتصاد القومي وجاذبيته للاستثمارات الأجنبية.
- تطوير الأسواق المالية وابتكار حلول وخدمات مالية غير تقليدية.
- رفع مستويات التوعية والثقافة المالية.
- تحقيق المزيد من الانفتاح للقطاع المالي غير المصرفي على الاقتصاد العالمي.

نبنى الجسور لا الحواجز
Building Bridges not Walls

5. محطات بارزة للهيئة خلال عام 2018

تحديث البنية التشريعية والقرارات

1. صدور قانون رقم 17 بتعديل قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 وقرار رئيس مجلس الوزراء بتعديلات اللائحة التنفيذية للقانون.

2. صدور القانون رقم 176 لسنة 2018 بتنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم.

3. صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2734 لسنة 2018 بشأن النظام الأساسي لصندوق ضمان حملة الوثائق والمستفيد منها لدى شركات التأمين.

4. الانتهاء من إعداد مشروع قانون تنظيم التمويل الاستهلاكي.

5. الانتهاء من إعداد مشروع القانون الموحد للتأمين وصندوق التأمين الخاصة.

6. الانتهاء من إعداد مسودة أول دليل حماية للمتعاملين بالقطاع المالي غير المصرفي .

نبنى الجسور لا الحواجز
Building Bridges not Walls

7 الانتهاء من دليل متطلبات الحوكمة ونشره على الموقع الإلكتروني للهيئة لتوعية المتعاملين بالتزاماتهم القانونية.

8 تطوير قواعد صندوق حماية المستثمر بإضافة المخاطر غير التجارية الناشئة عن أنشطة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية والمقيدة.

9 تعديل النظام الأساسي للصندوق الحكومي لتغطية الأضرار الناتجة عن حوادث مركبات النقل السريع.

10 رفع مبلغ التأمين على حوادث قطارات السكك الحديدية ومترو الأنفاق من 20 ألف جنيه إلى 30 ألف جنيه

11 الترخيص لجهات التمويل متناهي الصغر بإضافة نشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر.

12 إصدار نظام السداد الإلكتروني في منح التمويل والتحصيل لجهات التمويل متناهي الصغر.

13 استحداث تنظيم استخدام نظم المدفوعات من خلال التليفون المحمول لجهات التمويل متناهي الصغر.

نبنى الجسور لا الحواجز
Building Bridges not Walls

جوائز وإنجازات

1

تحسن ترتيب مصر في تقرير ممارسة الأعمال بتقدمها 9 مراكز في مؤشر (حماية حقوق صغار المساهمين).

2

وتقدمها 30 مركزًا في مؤشر (الحصول على الائتمان) نتيجة لإطلاق وتفعيل السجل الإلكتروني للضمانات المنقولة.

الضمانات المنقولة

3

الهيئة تفوز بجائزة الرقيب الأكثر ابتكارًا بأسواق المال بالقارة الأفريقية لعام 2018 والمقدمة من مؤسسة African Investors

4

الهيئة تفوز بعضوية مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (الأيسكو) وتحتفظ بمقعدها للدورة الثالثة على التوالي (2018-2020).

OICV-IOSCO

5

الأمم المتحدة تختار رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية لترأس المجموعة الاستشارية للهيئات الرقابية لأسواق المال.

نبنى الجسور لا الحواجز
Building Bridges not Walls

6

انتخاب الهيئة رئيسًا للشراكة المتوسطية لأسواق المال للعامين القادمين للدورة القادمة 2018- 2020.

7

إشهارات سجل الضمانات المنقولة تصل إلى 18.142 ألف إشهار بقيمة تبلغ 465 مليار جنيه.

ECR
السجل المصري للضمانات المنقولة
Score إدارة و تشغيل

8

إعادة هيكلة الهيئة إداريًا وتعظيم الموارد المالية لها.

9

مجلس إدارة الهيئة يصدر عدد 197 قرارًا خلال عام 2018، من بينها 50 قرارًا رقابيًا وموافقات، و74 قرارًا لتنظيم الأسواق المالية غير المصرفية، و73 قرارًا يخص شئون الهيئة الداخلية.

10

رئيس الوزراء يستعرض دور الهيئة في المساهمة في تحقيق رؤية مصر، ويتابع أهم ملامح استراتيجية قطاع الخدمات المالية غير المصرفية.

نبنى الجسور لا الحواجز
Building Bridges not Walls

عضوية الهيئة في المؤسسات الدولية

سعيًا من الهيئة لربط آخر التطورات في المجال المالي بكل ما هو جديد في مجال الاستدامة، تم عقد العديد من الشراكات وبناء العلاقات مع المؤسسات الرائدة على المستوى الدولي، نذكر منها ما يلي:

6. حقائق وإحصائيات لأداء القطاعات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة

تتطلع الهيئة بخطوات ثابتة وبمزيد من الجهد والطموح إلى التنظيم المتكامل للأنشطة المالية غير المصرفية، بما يعزز من عمق واستقرار الأسواق الخاضعة لرقابتها، ومد رقابتها للجهات والكيانات غير المرخص لها بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية لضمان حماية المتعاملين بها، والعمل على سلامة واستقرار تلك الأنشطة والحد من تعرضها للمخاطر.

لذا توازن الهيئة بين تحقيق إعتبارين، الأول: إضفاء الصبغة القانونية للأسواق المالية غير المصرفية، والإعتبار الثاني: تُسهل حرية الدخول إلى الأسواق والتخارج منها، سعياً لتوفير مناخ إستثماري آمن، يساعد على جذب رؤوس الأموال، ويؤمّن التمويل اللازم للمشاريع المنتجة في الاقتصاد. وذلك في كافة الأنشطة المالية غير المصرفية التي تراقبها الهيئة وتشرف على تنميتها وتعميقها وتطويرها على النحو التالي:

- **قطاع سوق رأس المال**

- ارتفعت قيم إصدارات السوق الأولي (للأسهم والسندات) من 143.6 مليار جنيه خلال عام 2017 إلى 220.2 مليار جنيه عام 2018 وذلك بمعدل نمو نسبته 53.3%.
- شهد راس المال السوقي للأسهم المقيدة في السوق الرئيسي انخفاض طفيفاً ليصل إلى 750 مليار جنيه في نهاية عام 2018 مقارنة بنحو 825 مليار في نهاية عام 2017 بلغ نحو 9.1 %.

- **قطاع التأمين**

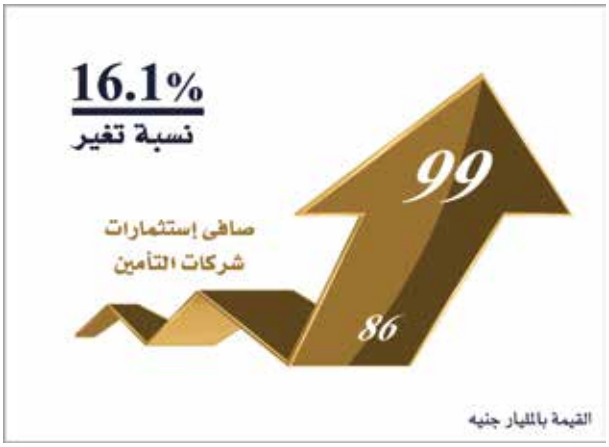

- ارتفاع قيمة إجمالي صافي إستثمارات شركات التأمين في نهاية يونيه 2018 لتصل إلى99 مليار جنيه مقارنةً بـ 86 مليار جنيه في نهاية الفترة المناظرة من العام السابق بنسبة زيادة16.1 %.
- وبلغت عدد الشركات التى تصدر وثائق تأمين إلكترونية 16 شركة تأمين بنسبة زيادة عن العام السابق 60%.

نبنى الجسور لا الحواجز
Building Bridges not Walls

- قطاع التمويل (العقاري، والتأجير التمويلي، والتخصيم)

- بلغ حجم التمويل العقاري الممنوح 2.2 مليار من هذا العام مقارنةً بـ1.4 مليار جم تمويلات ممنوحة خلال عام 2017 بمعدل نمو بلغ 57%.
- فيما بلغت قيمة عقود التأجير التمويلي 41.7 مليار جنيه مقارنة بـ 28.6 مليار جنيه عن عام 2017 بمعدل نمو بلغ 46%.

- وفيما يتعلق بإجمالي الأوراق المخصمة، بلغ عدد الأوراق10.6 مقارنة بـ 8.9 لعام 2017 بمعدل نمو 19%.

- قطاع التمويل متناهي الصغر

- ارتفعت أرصدة التمويل في نهاية عام 2018 إلى 11.5 مليار جم بمعدل نمو 62% عن العام السابق في حين بلغ عدد المستفيدين 2.8 مليون نسمة. وعلى صعيد تمثيل المرأة من هذ القطاع، فقد استحوذت الإناث على 69% تقريباً من إجمالي عدد المستفيدين.
- ولقد أسهم قطاع التمويل متناهي الصغر فى دعم المرأة بشكل ملحوظ حيث استحوذت الإناث على 68.8% من إجمالي عدد المستفيدين وبنسبة 51% من إجمايل أرصدة التمويل الممنوح. كما تأسست 14 شركة جديدة تمارس النشاط فضلاً عن ستة وثمانين جمعية بفروعها المنتشرة في ربوع القطر المصري.

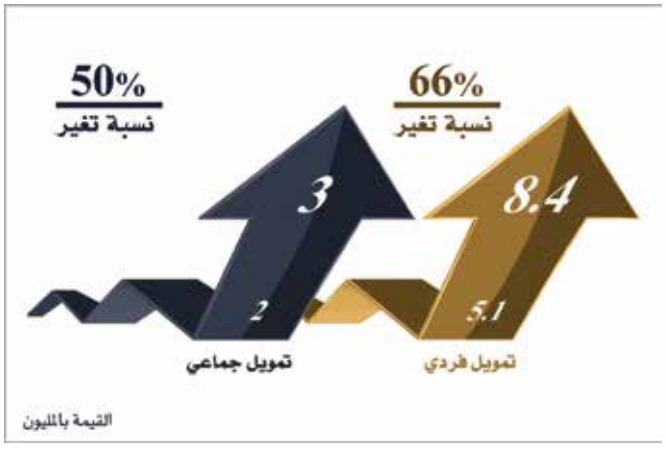

نبنى الجسور لا الحواجز

Building Bridges not Walls

التنمية المستدامة في سطور

1. أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
2. السياق الوطني للاستدامة
3. استراتيجية التنمية المستدامة – مصر 2030
4. استراتيجية الهيئة للتنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر 2030

التنمية المستدامة في سطور

يمكن تعريفها بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة في المستقبل – اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ١٩٨٧.

حيث تتطلب أن يعمل كل جيل على سبل الترشيد وتحسين نوعية الحياة في جميع المجالات الحياتية؛ حيث أصبح ذلك ضرورة عالمية ومحلية، خاصة مع الزيادة السكانية، وزيادة مؤشرات الانحباس الحراري، وفقدان منتظم للموارد الطبيعة التي تمثل العمود الفقري للتنمية الاقتصادية.

لذا فإن التنمية المستدامة هي التوجه العالمي الجديد، وهي أمل العالم في مستقبل يجد فيه حلولاً لأزماته المزمنة، والذي حل محل مصطلح التنمية الاقتصادية نتيجة للتدهور البيئي، والمتمثل في:

- الاحتباس الحراري وارتفاع درجة حرارة الأرض الذي يعد سببًا لأكثر من 80% من الكوارث الطبيعية، والتي أصبحت شائعة الحدوث في الآونة الأخيرة.

- سوء الاستهلاك البشري للموارد البيئية، والتلوث الناتج عن الأنشطة الاقتصادية والتصنيعية غير المسئولة تسبب أيضًا في حدوث كوارث بيئية جسيمة، ففي أقل من 50 عام فقد العالم نحو 60% من الحياة البرية.

- زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 50٪ تقريبًا، خلال الـ 26 عامًا الماضية، والتي تعد الأساس للتغير المناخي، كما أن أكثر من 24 مليار طن من التربة الخصبة تختفي كل عام، وثلثي الأرض في طريقه للتصحر.

- زيادة تقلبات درجات الحرارة تطرفًا في أرجاء العالم بين حرارة شديدة في مناطق إلى برودة قارسة في مناطق أخرى، كما اختفي 35% من جليد القطب الشمالي؛ وهو ما يؤدي إلى تهديد العديد من المناطق الساحلية الهامة في العالم وأهمها مدينة الإسكندرية، وهي واحدة من أكثر المدن عرضة للغرق إذا استمر ارتفاع منسوب البحار على معدله الحالي.

ومصر ليست استثناء، فعلى الصعيد المحلي، نجد أن مصر واحدة من البلدان شديدة التأثر بتغير المناخ وأكثرها عرضةً للمعاناة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وعليه، وجب على النظام الاقتصادي الحالي أن يضع المزيد من الاعتبارات البيئية والاجتماعية في الحسبان، ومن هذا المنطلق ظهر مفهوم التنمية المستدامة التي تقوم على ثلاثة أبعاد أساسية، وهي البعد الاقتصادي والبعد البيئي والاجتماعي.

1. أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة (SDG's)، والمعروفة رسميًا باسم الأجندة العالمية 2030، هي مجموعة من 17 هدفًا و169 غاية وضعتها منظمة الأمم المتحدة، لمواصلة مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية. وقد صممت تلك الأهداف بحيث تكون مترابطة فيما بينها لتتبع القضايا والمشاكل الأبرز في العالم على المستوى الاقتصادي والبيئي والاجتماعي على حد سواء ومنها (الفقر - الجوع - الصحة - التعليم - تغير المناخ -المساواة بين الجنسين - المياه - الطاقة - البيئة -العدالة الاجتماعية، وغيرها) وإيجاد حلول جذرية لها.

وفي جلسة الأمم المتحدة المنعقدة في سبتمبر من عام 2015 وافقت 193 دولة على اعتماد الأهداف السبعة عشر؛ لما تتميز به تلك الأهداف من المرونة بما يؤهلها لمسايرة احتياجات كافة الدول، بحيث تضع كل دولة الأُطر الوطنية التي تتناسب مع طبيعة بيئتها وعدد سكانها ومواردها واحتياجاتها، والسبل الكفيلة لتحقيق تلك الأهداف، مع وضع حزمة من المؤشرات لرصد التقدم المحرز، بما يُساهم في المتابعة على الصعيد العالمي.

2. السياق الوطني للاستدامة

تضمن الدستور المصري النص على العديد من الأحكام التي تمثل ركائز للاستدامة، كما اشتمل على العديد من المبادئ التي تكفل حماية حقوق الإنسان ورعاية الطفل، وغيرها من المبادئ؛ إذ اشتملت المواد أرقام (9، 11، 12، 16، 17، 19، 23، 25، 27، 42، 44، 45، 46، 50، 51، 53، 180، 243) في ثناياها على ما يلي:

ففي الجانب الاقتصادي نصت المادة (27) على أن: (النظام الاقتصادي يهدف إلى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي في الاقتصاد القومي ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر).

وفي بعد الحفاظ على البيئة نصت المادة (46) على أن: (لكل شخص الحق في بيئة صحية سليمة، وحمايتها واجب وطني. وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها وعدم الإضرار بها، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية؛ بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة، وضمان حقوق الأجيال القادمة فيها).

وفي البعد الاجتماعي كفلت المواد (9، 11، 12) - (51، 53، 180، 243) تأمين تكافؤ الفرص والقضاء على الفقر، والتمثيل المتكافئ لأعضاء المجالس المعنية من شباب وسيدات وعمال وفلاحين، والحق في التعليم، وحرية التعبير، وحرية العقيدة، فضلاً عن دمج فئات الشعب من ذوي الاحتياجات الخاصة.

3. استراتيجية التنمية المستدامة–مصر 2030

تعتبر رؤية 2030 أول استراتيجية يتم صياغتها وفقًا لمنهجية التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى والتخطيط بالمشاركة، حيث تم إعدادها بمشاركة مجتمعية واسعة من المجتمع المدني والقطاع الخاص والوزارات والهيئات الحكومية وشركاء التنمية الدوليين، الأمر الذي جعلها تتضمن أهدافًا شاملةً لكافة مرتكزات وقطاعات الدولة المصرية. وتهدف الاستراتيجية لتقديم مفاهيم النمو الاحتوائي والمستدام والتنمية الإقليمية المتوازنة، وتراعي مبدأ تكافؤ الفرص وسد الفجوات التنموية والاستخدام الأمثل للموارد ودعم عدالة استخدامها بما يضمن حقوق الأجيال القادمة. وتم ربط أهداف الاستراتيجية بمؤشرات أداء محددة قابلة للقياس مرتبطة بمدى زمني محدد وتتناسب وترتبط بدرجة كبيرة بأهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 التي أطلقتها منظمة الأمم المتحدة في سبتمبر 2015.

وتتكون الاستراتيجية من 3 أبعاد أساسية (اقتصادي واجتماعي وبيئي)، وترتكز تلك الأبعاد على عدة محاور أساسية، كما تأخذ في الحسبان احتمالات المخاطر البيئية التي يمكن أن تشهدها البيئة العالمية خلال السنوات القادمة.

ويرتكز البعد الأول، وهو البعد الاقتصادي، على محاور أربعة رئيسية، وهي محور التنمية الاقتصادية الشاملة في كافة القطاعات التي تضمن انضباط واستقرار السوق المصري وقدرته على المنافسة عالميًا، ومحور الطاقة بحيث يصبح قطاع الطاقة المصري قادرًا على تلبية كافة متطلبات التنمية الوطنية المستدامة، ومحور المعرفة والابتكار والبحث العلمي بحيث يصبح المجتمع المصري مجتمعًا مبدعًا قادرًا على الابتكار، ومحور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية والتي بدورها تضمن كفاءة إدارة الموارد الطبيعية والبشرية.

ويقوم البعد الاجتماعي كذلك على محاور العدالة الاجتماعية والصحة والتعليم والتدريب والثقافة، بينما يستند البعد البيئي على محور البيئة؛ حيث تصبح البيئة عاملاً أساسيًا ترتكز عليه القرارات الاقتصادية والتنموية ومحور التنمية العمرانية.

4. استراتيجية الهيئة للتنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر 2030

■ **حرصت الهيئة على وضع رؤية ورسالة وأهداف واضحة تؤهلها لتنفيذ ما تصبو إليه من تطلعات لإرساء مبادئ التنمية المستدامة، وفيما يلي نستعرض ملامح هذه الاستراتيجية :**

رؤيتنـــا

- مواءمة السوق المالي غير المصرفي في مصر مع مسار التنمية المستدامة لرؤية مصر 2030.
- توجيه الهيئة العامة للرقابة المالية كمؤسسة نحو الاستدامة لتصبح في طليعة الجهات الحكومية الرائدة والراعية لمبادئ الاستدامة.

رسالتنـــا

- بناء قدرات أصحاب المصالح في الأسواق المالية غير المصرفية لتعزيز الإدارة المستدامة والاستثمارات والمنتجات والخدمات الخضراء.
- تقديم تدابير لتعزيز الاستدامة على المستوى المؤسسي.

منهجنا الاستراتيجي

- توحيد مسار أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والأجندة المصرية 2030 من خلال التأثير المتعاقب.
- تبني المبادئ العشرة للميثاق الدولي للأمم المتحدة كأساس لتصميم الاستراتيجية وتنفيذها.
- ترتيب أولويات أهداف التنمية المستدامة وفقًا لمبادرة البورصات المستدامة.

أهدافنـــا

■ تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع التركيز على الأهداف الخمسة ذات الأولوية المتصافة مع مبادرة البورصات المستدامة، وهي المساواة بين الجنسين، والعمل اللائق، ونمو الاقتصاد، والعمل المناخي، والاستهلاك والإنتاج المسئولان، وعقد الشراكات لتحقيق الأهداف، عن طريق تقديم تدابير لتعزيز الاستدامة على المستوى المؤسسي، من خلال إجراء حملات توعية وتنظيم الفاعليات والندوات ووضع خطط لبرامج تدريبية ومبادرات لترشيد الاستهلاك والاستخدام الأمثل لموارد، مع التركيز على فكرة الوعي البيئي والشمول المالي للنشء والشباب، والعمل على تنفيذ مبادئ ميثاق الأمم المتحدة العالمي والالتزامات على الهيئة العامة للرقابة المالية وممارساتها الداخلية، والمشاركة في الأحداث المحلية والمبادرات الوطنية والمؤتمرات وغيرها من الوسائل لتعزيز التمويل المستدام.

■ إطلاق مبادرات من شأنها مواءمة القطاع غير المصرفي في مصر مع مسار التنمية المستدامة، وبناء قدرات أصحاب المصالح في الأسواق المالية غير المصرفية لتعزيز الإدارة المستدامة والاستثمارات والمنتجات والخدمات الخضراء. وتقديم دعائم رؤية مصر 2030 لكل قطاع مالي في إطار رقابة الهيئة ومواءمة الاستراتيجيات القطاعية مع رؤية 2030، من خلال مشاركة الشركات التي تشرف عليها الهيئة في بناء الكفاءات في قطاع الاستدامة والتمويل، وتشجيعها على الانضمام إلى الميثاق الدولي للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مصر.

الأهداف التي تركز عليها الهيئة

5 المساواة بين الجنسين

لتعزيز فرص ا لمرأة في شغل الوظائف، بمايعظم كفاءة تخصيص الموارد البشرية

8 توفيرفرص عمل لائقة

تقوم الهيئة بتقديم العديدمن البرامج التدريبية والفرص التعليمية لكافة العاملين؛ عملاً على تقليص الفجوات المهارية، كما تقدم برامج تعليمية لطلبة الجامعات، والعاملين والمهنيين بالقطاع المالي غير المصرفي. وتعمل الهيئة على تيسير الحصول على الخدمات المالية غير المصرفية بمختلف أنواعها للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وتشجيع الابتكار والإبداع، وتعزيز قدرات الشباب لمباشرة الأعمال

12 الاستهلاك والإنتاج المسئولان

من خلال تعظيم كفاءة الاستخدام،و تقليل المخلفات في العمليات اليومية،مع اعتماد مبادرات وآليات تشجّع على رتقليل استهلاك الموارد المالية والطبيعية، والحد من الفاقد منها

13 العمل المناخي

تسعى الهيئة من خلال فتح وتوطيد أواصر التعاون مع الأجهزة والكيانات المعنية لخلق وعي بيئي واسع للعاملين بالهيئة، وأيضًا الجهات ذات العلاقة لرفع الوعي بالآثار الاقتصادية السلبية جراء التغيرات المناخية، وكيفية التكيف معها، أو الحد من آثارها، ووضع الحلول المناسبة للتخفيف منها.

17 عقدالشراكات لتحقيق الأهداف

بانضمام الهيئة لمبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، والمكتب التمثيلي لها بمصر. وباعتبار الهيئة مؤسسة داعمة في المبادرة المالية برنامج الأمم المتحدةللبيئة UNEP-FI ، تعتزم الهيئة نقل وإدخال مبادئ تلك المبادرات للسوق المالي غيرالمصرفي من خلال تشجيع المؤسسات المالية غير المصرفية على التكيف التدريجي، والاندماج في سياسات التنمية المستدامة.

مبادئنا

- **المساءلة :** حول الأداء داخليًا وخارجيًا طبقًا للقوانين واللوائح، هو مبدأ أصيل تقوم عليه سياسة الهيئة.
- **الشفافية :** حيث تتسم كل تعاملاتنا بالوضوح، فالشفافية هي سلاحنا الأول لمحاربة الفساد.
- **الإبداع:** لا نكتفي بطرح حلول مبتكرة وجديدة للمشكلات؛ بل نقوم أيضًا بإجراءات وقائية، لما يمكن أن يطرأ على السوق المصري.
- **التواصل:** نستخدم منهج الحوار مع ذوي الشأن قبل البدء في تفعيل أي من القوانين، أو القرارات التي نصدرها.
- **الشمولية :** فمنهجنا ألا ندع أحدًا من الأطراف المعنيين يتخلف عن ركب الاستدامة في جميع القطاعات.

نبنى الجسور لا الحواجز
Building Bridges not Walls

شُركاؤنا

أصبحت الهيئة العامة للرقابة المالية في مطلع عام 2019 شريكًا أساسيًا لمبادرة الميثاق العالمي للأمم المتحدة؛ لتصبح أول جهة حكومية مصرية تنضم للميثاق وتتبني مبادئه العشرة كمبادئ أساسية لها.

وترتكز المبادئ العشرة للميثاق العالمي للأمم المتحدة على أربع ركائز أساسية، وهي حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد، وهو ما يضمن بيئة عمل تراعى فيها كل مبادئ الاستدامة المؤسسية.

ولا تكتفي الهيئة بعضويتها في مبادرة الميثاق العالمي للأمم المتحدة، بل تسعي جاهدة لحث الشركات الخاضعة لرقابتها والعاملة في المجال المالي غير المصرفي للانضمام للمبادرة، وتبني مبادئها العشرة، ودمجها في استراتيجيتها؛ انبثاقًا من وعي الهيئة بدورها الإرشادي والرقابي على حد سواء.

UN GLOBAL COMPACT
Network Egypt

المبادئ العشرة لمبادرة الميثاق العالمي للأمم المتحدة

حقوق الإنسان

المبدأ الأول
يتعين على المؤسسات التجارية دعم حماية حقوق الإنسان المعلنة دوليا واحترامها

المبدأ الثانى
يتعين عليها التأكد من أنها ليست ضالعة في انتهاكات حقوق الإنسان

معايير العمل

المبدأ الثالث
على المؤسسات التجارية احترام حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في التفاوض الجماعي.

المبدأ الرابع
يتعين عليها القضاء على جميع أشكال السخرة والعمل الجبري

المبدأ الخامس
يتعين عليها الإلغاء الفعلي لعمل الأطفال.

المبدأ السادس
يتعين عليها القضاء على التمييز في مجال الاستخدام والمهن.

البيئة

المبدأ السابع
يتعين على المؤسسات التجارية التشجيع على اتباع نهج احترازي إزاء جميع التحديات البيئية.

المبدأ الثامن
يتعين عليها الاضطلاع بمبادرات لتوسيع نطاق المسؤولية عن البيئة.

المبدأ التاسع
يتعين عليها التشجيع على تطوير التكنولوجيات غير الضارة بالبيئة ونشرها

مكافحة الفساد

المبدأ العاشر
يتعين على المؤسسات التجارية مكافحة الفساد بكل أشكاله، بما فيها الابتزاز والرشوة. ويوفر الموقع الإلكتروني للاتفاق العالمي المزيد من المعلومات حول المبادرة، بما في ذلك تعليمات الانضمام إليها.

نبنى الجسور لا الحواجز
Building Bridges not Walls

نبنى الجسور لا الحواجز

Building Bridges not Walls

جهود الهيئة لتطبيق الاستدامة

- على المستوى المؤسسي
- على مستوى القطاع المالي غير المصرفي

الأهداف ذات الأولوية للهيئة

جهود الهيئة لتطبيق الاستدامة

على المستوى المؤسسي

تقوم السياسات الداخلية للهيئة على التوازن ما بين الحوكمة والبعد الاجتماعي والبيئة؛ حيث عملت الهيئة خلال عام 2018 على تبني سياسات داعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ فقد أصدرت رئاسة الهيئة مجموعة من القرارات الرامية لتقوية الإطار المؤسسي، وتحديث البنية التنظيمية لها، كما وضعت حزمة من التعليمات والإرشادات التوجيهية المؤكدة على ضرورة مراعاة العاملين لكافة مُعطيات الاستدامة في نطاق أعمالهم اليومية، بداية من العمل على ترشيد استخدام الموارد الطبيعية، مرورًا بتفعيل دور إدارة المراجعة الداخلية لمراقبة الالتزام بقواعد الحوكمة داخل الهيئة، انتهاء بإرساء أنظمة لشؤون العاملين تتأسس على اعتبارات:

- التحفيز والإثابة.
- دعم تكافؤ الفرص.
- تهيئة بيئة عمل لائقة.
- قواعد عادلة للتكريم المادي والمعنوي.
- تدوير العاملين بين إدارات وقطاعات الهيئة.

1. الحوكمة

تنتهج الهيئة مجموعة من القواعد والإجراءات التي تمكنها من قياس مدى دقة تنفيذ المهام ومطابقاتها لأهدافها الاستراتيجية، مع التنبؤ بأوجه القصور ووضع تدابير لتلافيها في التوقيتات المناسبة. وتكفل من خلال تلك القواعد صقل وتنمية الموارد البشرية لديها، وتعظيم مواردها المالية.

المبادئ العامة لحوكمة الهيئة :

- تطبيق المراقبة الداخلية الجيدة تحت إشراف مجلس الإدارة ورئيس الهيئة.
- وضع إرشادات وتعليمات واضحة لمبادئ الحوكمة.
- وجود إطار عمل إجرائي فعّال لرصد مدى الالتزام بتطبيق أحكام ولوائح وأخلاقيات العمل.
- الحدّ من المخاطر وتقديم التفاصيل الوافية لذوي الشأن في الوقت المناسب.

مجلس إدارة مستقل ومتوازن :

يتألف مجلس إدارة الهيئة من تسعة أعضاء من بينهم خمسة أعضاء غير تنفيذيين، أي أكثر من 50% من ذوي الخبرة، وهو ما يتماشى مع أفضل ممارسات الحوكمة الدولية.

هيكل تنظيمي متكامل

يُعد الهيكل التنظيمي من أبرز القرارات التي اعتمدها مجلس الإدارة خلال عام 2018، حيث أولى فيه عنايةً بالغة بكل ما طرأ على ساحة السوق من مستجدات، تطلبت إعادة الهيكل التنظيمي؛ لكي يكون فعالاً وقادرًا على تنفيذ سياسات واستراتيجية الهيئة 2018-2022، كما تم دراسة والاطلاع على أفضل الهياكل الإدارية لهيئات سوق المال في العالم، حيث تضمن التعديل استحداث إدارات جديدة مثل إدارة التنمية المستدامة، وإدارة للمخاطر، ووحدة الرقابة على أعمال المستشارين الماليين، كما أتاح إمكانية الاستعانة ببعض الخبرات والتخصصات من خارج الهيئة، لاسيما المتعلقة بمهام تتطلب تخصصًا فنيًا دقيقًا.

الإدارات المستحدثة بالهيكل الإدارى للهيئة

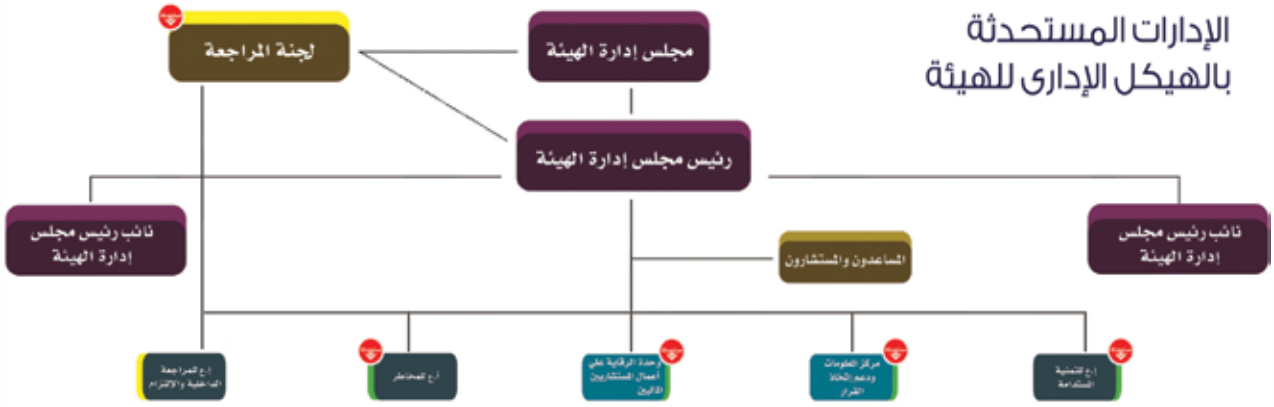

وتلعب الإدارات التالية دورًا هامًا لتحقيق رؤية الهيئة للتنمية المستدامة

الإدارة العامة للتنمية المستدامة :

تم استحداث تلك الإدارة لمتابعة استراتيجية الاستدامة داخل الهيئة؛ لتضمن مزيدًا من الحوكمة ومراعاة المسئولية الاجتماعية والمسئولية تجاه البيئة. وأيضًا ستعمل الإدارة على تنسيق جهود الهيئة مع كافة الأسواق المالية غير المصرفية التي تراقبها الهيئة في مصر؛ لضمان توافر التمويل الأخضر والمستدام للقطاع المالي غير المصرفي. وأيضًا ستتولى الإدارة مسئولية التنسيق والتعاون مع المؤسسات والاتحادات الدولية والإقليمية والمحلية المعنية بالتنمية المستدامة، وبصفة عامة التواصل مع الأطراف الداعمة لتحقيق التنمية المستدامة.

الإدارة عامة للمخاطر :

وتختص بإجراء الدراسات وتحليل النتائج، عملاً على التنبؤ بما يمكن أن يطرأ من أحداث قد تؤثر على أداء الهيئة أو أداء الأنشطة الخاضعة لرقابتها، وذلك بهدف تفادي أو تقليل احتمالية الخسائر أو زيادة فرص لتحقيق مكاسب ونمو قابل للتحقيق في المستقبل.

إدارة المراجعة والالتزام :

مع بداية عام 2018 تم تفعيل دور إدارة المراجعة والالتزام، وذلك بأن تتبع مباشرةً رئيس الهيئة. وقد أوكل لها مهام عدة، بدايةً من التحقق بالالتزام بالآداب والمظهر الملائم للموظف العام، مرورًا بالمتابعة الدورية مع الإدارات بشأن مدى الانتهاء من أعمالهم، وأخيرًا رفع تقارير بشأن ما يثبت عن مدى الالتزام بالضوابط المشار لها. وتهدف هذه الإدارة إلى عدم وجود أية مظاهر فساد أو إهمال، يمكن أن تشكّل مسئولية من قبل العاملين تجاه المتعاملين

لجنة المراجعة :

تتبع مجلس الإدارة مباشرة، وقد استحدثت تلك اللجنة لتقوم بأدوار عدة على المستوى الداخلي للهيئة تشمل مراقبة أداء العاملين ومدى امتثالهم للتعليمات ولوائح العمل والأطر القانونية الحاكمة للهيئة. وستعمل هذه اللجنة بجدية للتأكّد من أن تعاملات العاملين لا تشكل أيًا من مظاهر الفساد الإداري.

الإفصاح والشفافية :

عكفت قيادة الهيئة على مد جسور التواصل وتوطيد الثقة مع العاملين بما يعزز ولاءهم الوظيفي. وأرست تقليدًا بعقد اجتماعات دورية مع كافة العاملين بالهيئة؛ للحفاظ على وجود علاقة مباشرة بينهم وبين قيادات الهيئة، وطرح التساؤلات سواء المتعلقة ببيئة العمل الداخلية أو المتعلقة بالسوق الخارجي.

الامتثال للقانون والتأكيد على عدم وجود تعارض في المصالح

ميثاق قواعد السلوك وشرف المهنة للعاملين بالهيئة العامة للرقابة المالية :

فرضَ الدور -الذي تضطلع به الهيئة في الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية -على العاملين بالهيئة واجبات ومسئوليات عظيمة الشأن، نظرًا لدقة وحساسية المجال الذي يعملون به؛ لذا تم وضع هذا الميثاق بهدف العمل على رفع مستوى أداء الهيئة والحفاظ على سمعتها كهيئة متميزة في خدماتها لكافة المتعاملين معها، من خلال التزام العاملين جميعًا بالقواعد والأحكام والمبادئ التي يتضمنها هذا الميثاق، بما يحفظ عليهم كرامتهم ومكانتهم الوظيفية ويكفل حيادهم وعدم تعارض مصالحهم مع مصالح العمل والذي صدر في 2010.

القيم والمبادئ الأساسية: النزاهة – العدالة – الكفاءة – العمل الجماعي – الشفافية -الاحترام.

كما حدد الميثاق عددًا من القواعد فيما يتعلق بكل مما يلي:

- تداول البيانات وسرية المعلومات.
- الأنشطة والأعمال الخارجية.
- التعامل في الأسواق المالية.
- قواعد المظهر العام والسلوك الوظيفي.
- سياسة قبول الهدايا والمجاملات.
- تعليمات عامة لاستخدام موارد تكنولوجيا المعلومات.

التأكيد على عدم وجود تعارض في المصالح :

بهدف ضمان عدم وجود تعارض في المصالح صدر منشور داخلي في عام 2018 مرفقًا به خمسة نماذج للإفصاح والتأكيد على العاملين بالالتزام بعدم وجود أية تعارض في المصالح لهم مع ما يؤدونه من خدمات، ويوجب المنشور على العاملين الإفصاح عن مدى تملّكهم أو أقاربهم من الدرجة الأولى لأوراق مالية، وما إذا كان أي منهم يشغل عضوية مجالس إدارة الجهات أو اللجان الخارجية، وعما إذا كان لهم تعاملات شخصية مع الجهات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة، وكذا مدى شغل أحد أقاربهم من الدرجة الأولى لوظائف لدى إحدى الجهات الخاضعة لرقابة للهيئة.

تحسين مستويات الخدمات وسرعة الاستجابة للمتعاملين

تعمل الهيئة باستمرار على تحسين مستوى الخدمات المقدمة للجمهور الخارجي، سواء في جودة تلك الخدمات أو في المدى الزمني اللازم لإنجازها، كما تولي الهيئة اهتمامًا بالغًا للاستجابة والرد على الأسئلة التي ترد إليها من الأطراف المتعاملين بالسوق، وذلك من خلال كافة طرق المراسلات العادية والإلكترونية.

توفير بيئة تكنولوجية مواتية :

- حيث بدأت الهيئة باتخاذ حزمة من الإجراءات التي استهدفت تحسين سير العمل ليكون أكثر كفاءة وبالسرعة اللازمة.
- استعانت الهيئة بخبرات خارجية لتطوير أنظمتها وللتحول النوعي إلى ميكنة خدماتها. وقد أسفر ذلك عن تخصيص بوابة إلكترونية يتاح من خلالها الخدمات التي تقدمها الهيئة بشكل إلكتروني، بما يُسهل تبادل البيانات والمستندات إلكترونيًا، توفيرًا للوقت واتساقًا مع طبيعة الأنشطة التي تراقب عليها الهيئة.
- كما قامت الهيئة بإجراء تطوير شامل للموقع الإلكتروني الخاص بها، وراعت فيه إتاحة المعلومات لكل الجهات العاملة بالأنشطة المالية غير المصرفية، على قدم المساواة (سواء مستثمرون، شركات عاملة، أو متعاملون محتملون).
- تدشين برنامج المتابعة للمكاتبات والمراسلات الواردة والصادرة من وإلى الهيئة، من خلال بوابة إلكترونية لتسهيل التعامل داخل الهيئة، وبما ييسر على العاملين إنجاز المهام والتكليفات الواردة، وإزالة العقبات الناتجة عن كثرة الإجراءات.
- إطلاق صفحة إلكترونية لخدمات العاملين، توفر كافة الأخبار ذات الصلة بأعمال الهيئة. وقد تعدت في حصيلتها ما يزيد عن 1400 خبر.
- توسيع نطاق تفويض المهام، وذلك على كافة المستويات الإدارية، بما ينعكس على سرعة إنجاز الأعمال والمهام.

2. البعد الاجتماعي

يتمحور البعد الاجتماعي للاستدامة داخل الهيئة حول الكادر البشري، بم يتطلبه من العمل على حسن توظيفه وتطوير أدائه وتمكينه، وتهيئة المناخ لبناء علاقات وظيفية وإنسانية إيجابية بين أفراده. وتتمثل أهم ركائز الهيئة في استدامة الموارد البشرية فيما يلي:

البحث عن الكفاءات

تعمل الهيئة جاهدة على خلق بيئة عمل جاذبة تضمن توفير مناخ ملائم للعاملين للقيام بمهامهم الوظيفية بدرجة عالية من الكفاءة والتركيز، كما تُخضع الهيئة المتقدمين لشغل الوظائف لديها للعديد من الاختبارات، فضلاً عن اشتراط حسن السمعة والنزاهة، بما يمكّنهم من تحقيق المهام المكلفين بها، وأداء مهامهم الرقابية باستقلالية تامة، وتطوير الأسواق المالية غير المصرفية بكفاءة وجودة عالية. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن الهيئة قامت في عام 2018 باستقطاب عدد 38 من أوائل الجامعات حديثي التخرج للعمل بإداراتها المختلفة، وذلك بعد أن تم تدريبهم لمدة 6 أشهر.

المساواة وتكافؤ الفرص

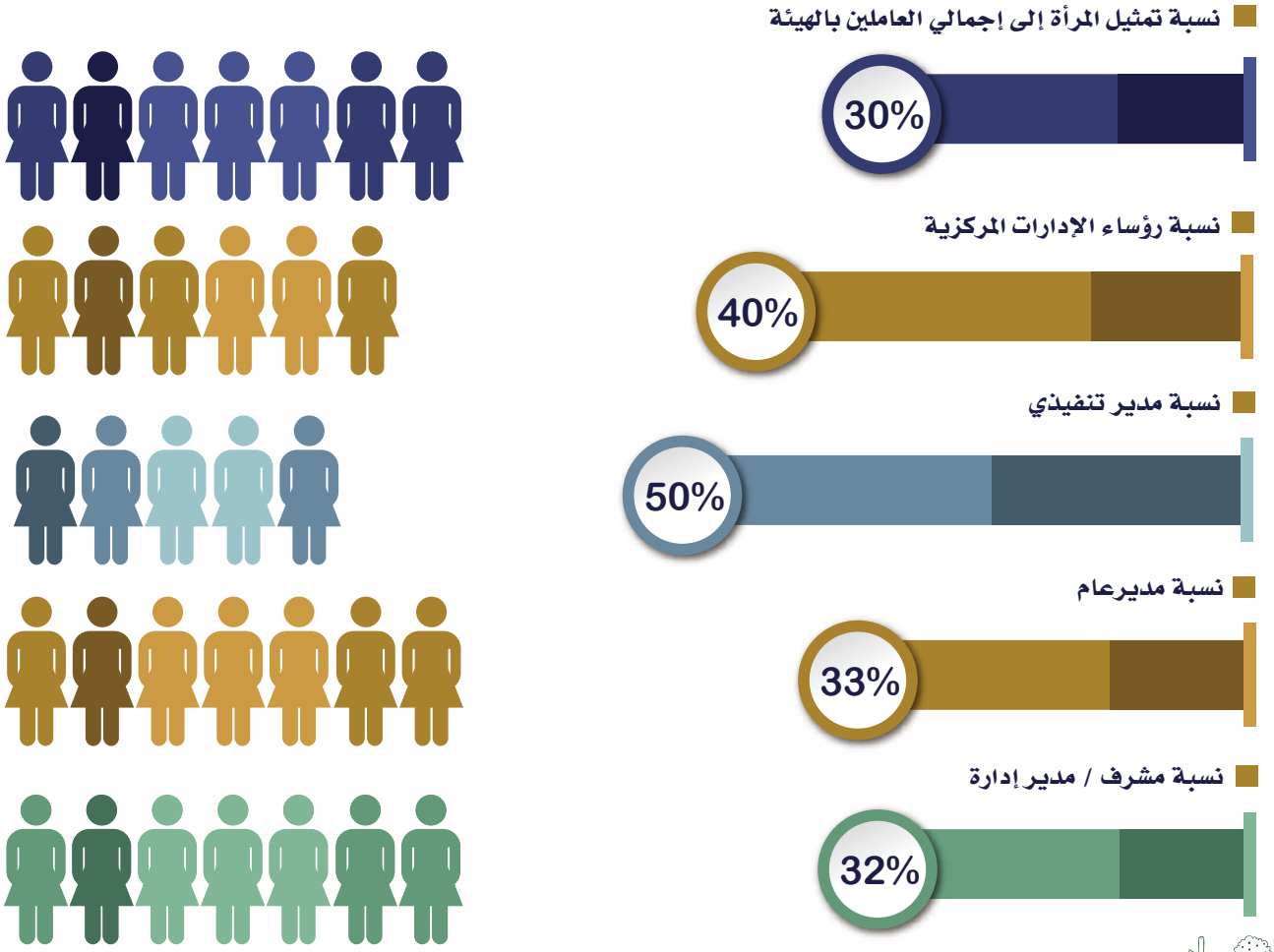

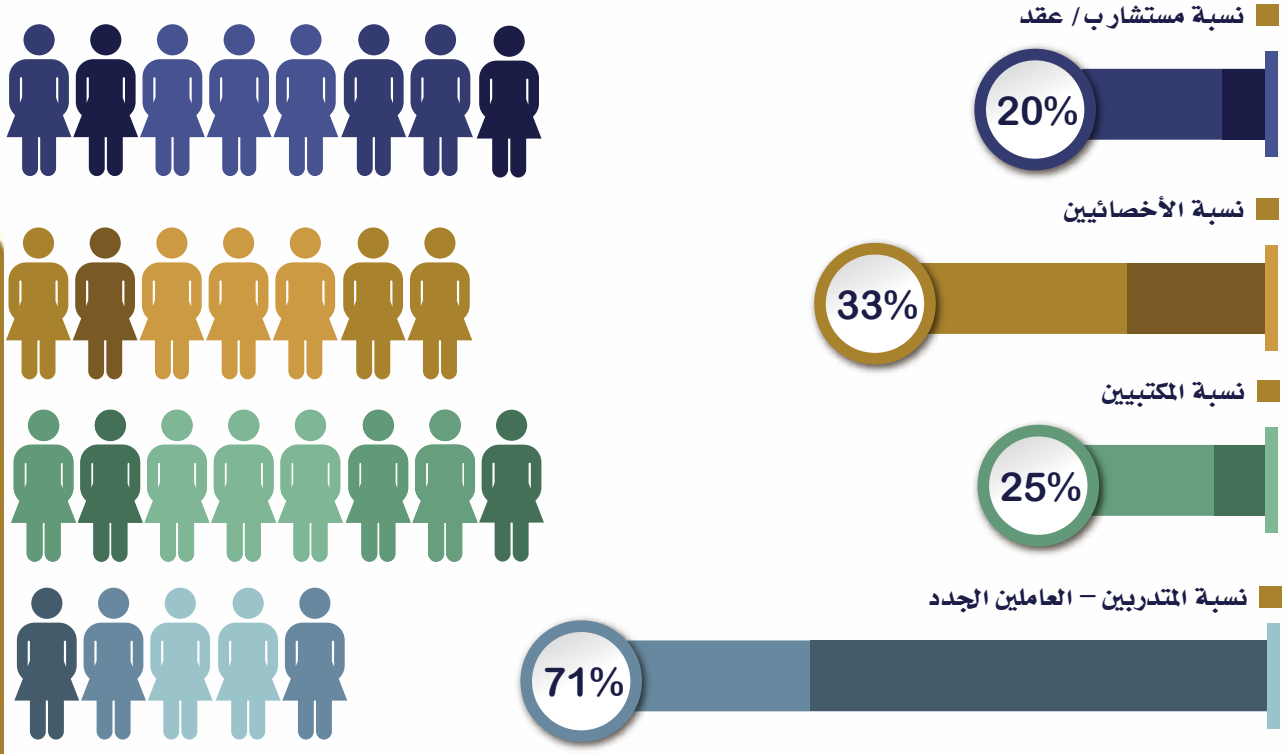

تعتمد الهيئة سياسات داعمة للتنوع، مُمكنة للعاملين، وبالأخص المرأة على أسس من المساواة وتكافؤ الفرص، دون تمييز بسبب الجنس أو اللون، وذلك على الوجه الذي يعكسه الجدول التالي الخاص بالوظائف في الهيئة.

وبتحليل تلك البيانات يتبين الآتي:

- بلغ إجمالي عدد القوى العاملة بنهاية عام 2018 عدد 835 موظفًا.
- مثلت النساء نسبة 30% من إجمالي الوظائف، وهذه النسبة قابلة للارتفاع إذا استبعدنا الوظائف الحرفية التي تمثل ما نسبته 13%، ويشغل الرجال معظم وظائفها.
- يعد الأخصائيون أعلى كتلة عاملة؛ حيث تمثل نسبة 52% من إجمالي القوى العاملة، وهذه الكتلة هي المنوط بها تطبيق وتنفيذ القوانين المنظمة للأنشطة التي تراقب وتشرف عليها الهيئة، وتتباين اختصاصات تلك الشريحة الوظيفية فيما بين (مفتشين، مراقبين، باحثين، محللين، أخرى).
- تقاسمت السيدات مع الرجال المناصب القيادية لمستوى المديرين التنفيذيين.
- توزعت المناصب القيادية العليا (رؤساء الإدارات المركزية) فيما بين السيدات والرجال بنسبة 60% للرجال، و40% للسيدات.

دمج العاملين ذوي الاحتياجات الخاصة

راعت لائحة شئون العاملين وضع واحتياجات هذه الفئة، فخصتهم بأحكام مثل تخفيض ساعات العمل.

مناخ عمل محفّز

اعتمدت قيادة الهيئة آليات عادلة وفعّالة تكفل توفير مناخ إيجابي مهيئ لتطوير أداء العاملين، والكشف عن الكفاءات المميزة وتمكينها، وتخلص أبرز ملامح هذا النهج فيما يلي:

- استحداث مستويات إدارية جديدة في هيكل الوظائف مثل:
- نائب رئيس قطاع.
- نائب رئيس إدارة مركزية.
- تكريم العاملين المتميزين ماديًا وأدبيًا. وفي هذا الإطار شهدت الهيئة تكريمًا واسعًا للعاملين المتميزين في يوليو 2018 مع نهاية السنة المالية.
- تقدير الإدارات المتميزة فوريًا من خلال خطابات الشكر الإلكتروني، التي يتم إرسالها لكافة العاملين بالهيئة عن طريق البريد الإلكتروني الداخلي.
- اتباع سياسة تدوير العاملين ونقلهم فيما بين الإدارات المختلفة، في إطار موازنة دقيقة بين صالح العمل، وصالح العاملين، ولضخ دماء جديدة في الإدارات؛ حيث بلغ إجمالي العاملين المنقولين بين مختلف الإدارات 93 عاملاً، في مقابل 39 عاملاً في العام الماضي.
- منح مزايا تفضيلية لأبناء العاملين في المؤسسات العلمية المرموقة؛ حيث تم توقيع بروتوكول تعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، يسمح بإلحاق أبناء العاملين ببرامج الدراسات العليا بالأكاديمية، مع إجراء خصم مالي على رسوم الدراسة.
- تضمين لائحة شئون العاملين آليات واضحة ومحددة لإبداء تحفظاتهم على أوضاعهم، أو الإجراءات المتخذة في شأنهم ومنها:
- رفع الشكوى للقيادة العليا، رئيس الهيئة أو نائبيه.
- تقديم تظلم وفقًا للطرق المعتادة التي رسمها القانون.

مبادرات تُنمي الولاء الوظيفي للعاملين

- إنشاء صالة ألعاب رياضية مزودة بأحدث الأجهزة لخدمة كافة العاملين بالهيئة.
- تفعيل دور صندوق الرعاية الاجتماعية (صندوق الكوارث)، والذي يكفل توفير الدعم المالي في الحالات الإنسانية والاجتماعية التي تقتضي تقديم العون للعاملين. وقد تم صرف إعانات مالية لعدد 29 حالة خلال 2018.
- مشاركة العاملين في صنع القرار: وإتاحة فرص إبداء المقترحات في إعداد الاستراتيجية القومية للهيئة 2018 – 2022.
- الاستخدام الواسع لاستطلاعات الرأي الإلكترونية حول تطوير العمل بالهيئة والتصويت على المبادرات التي يتم طرحها.
- تلقي الأفكار الابتكارية لتصميم شعار جديد للهيئة.
- الإسهام في برامج تطوير تكنولوجيا المعلومات ودليل أداء المهام بالهيئة.

برامج تدريبية تعمل على اكتساب المعرفة وصقل المهارات

تعتمد الهيئة برنامجًا سنويًا لتدريب العاملين؛ بهدف تطوير أدائهم وصقل خبرتهم العملية، سواء من خلال التدريب داخل الهيئة أو التدريب لدى جهات ومؤسسات متخصصة من ذوي الخبرة.

- التدريب داخل الهيئة:

قامت الهيئة خلال عام 2018 بتقديم العديد من البرامج التدريبية المتميزة للعاملين، آثرت في ذلك اطلاعهم على المستجدات بالسوق، لاسيما فيما يتعلق بالمسائل التي تتطلب تخصصًا دقيقًا. وفي هذا السياق، تم عقد الندوات والدورات التدريبية التالية للعاملين بإجمالي عدد 163.5 ساعة تدريبية خلال الفترة من يوليو حتى ديسمبر 2018.

م	التدريب الداخلي	المشاركون	الساعات التدريبية
1	ندوة حوكمة الشركات	جميع العاملين بالهيئة	3
2	مقدمة عن أسواق المال وصناديق الاستثمار	56 موظف	6
3	الفحص المبدئي المكتبي للقوائم المالية	92 موظف	24.5
4	دور الشئون القانونية في حماية أموال الجهات العاملين بها	21 موظف	10
5	المشتقات المالية	20 موظف	120
	إجمالي ساعات التدريب الداخلي من يوليو حتى ديسمبر 2018		163.5

- التدريب خارج الهيئة:

في إطار رغبة الهيئة في تنمية وتطوير ثروتها البشرية، ومن أجل بناء علاقات تعاون قوية ومستمرة، قامت الهيئة بإبرام عدة بروتوكولات تعاون مع عدد من الجامعات والمؤسسات والأكاديميات والجمعيات من ذوي الخبرة، وذلك لتقديم الخدمات التدريبية في مختلف المجالات، حيث تنوعت البرامج المقدمة بين برامج فنية متخصصة، وأخرى إدارية، وبرامج الحاسب الآلي، وبرامج حماية المنشآت.

ويوضح الجدول التالي عدد البرامج التدريبية والمتدربين ومبالغ التدريب للعام المالي 2017/2018 وما تم إنجازه خلال الفترة من يوليو حتى ديسمبر 2018 بإجمالي عدد ساعات تدريبية بلغت 174 ساعة.

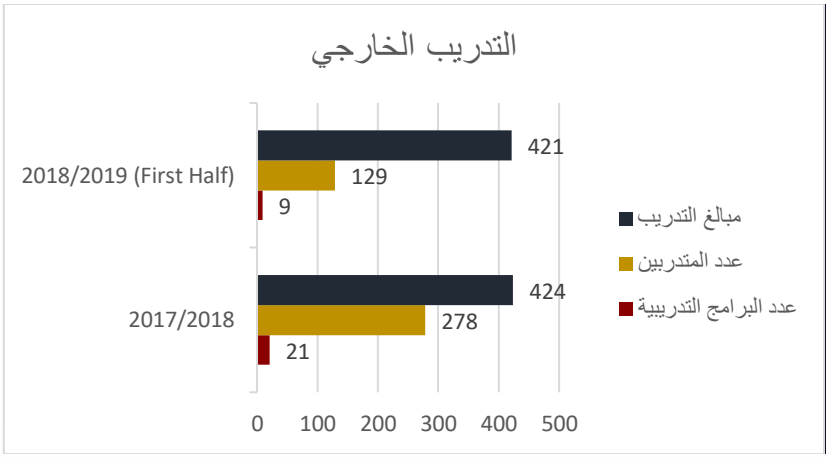

هذا بالإضافة إلى المشاركة في عدد من الندوات وورش العمل خارج الهيئة ومنها:

دورة تدريبية بالجامعة الألمانية بعنوان (تكنولوجيا المعلومات والجرائم الإلكترونية وآليات التصدي لها). وقد لبى الدعوة العديد من أعضاء الهيئة المشتغلين بالقانون والقائمين على تطبيق أحكامه، وتناولت أعمال الدورة كل ما هو مستحدث من علوم وتقنيات تكنولوجيا المعلومات، وما يقتضيه من آليات ونظريات ومفاهيم لمتابعة أحدث التطورات التكنولوجية.

المشاركات والفاعليات المتبادلة مع الهيئات الموازية

حيث تم توفير تدريبات للعاملين بالجهات الرقابية الموازية ومنها، سلطنة عمان، والإمارات، ليبيا.

مشاركة الهيئة في برنامج القيادة للهيئات الرقابية Leadership Diversity Program for Regulators

شاركت الهيئة في برنامج القيادة للهيئات الرقابية بالمملكة المتحدة، بأحد نائبيها وإحدى الزميلات بالإدارة الوسطى، سعيًا لصقل الخبرات وتبادل أفضل الخبرات؛ لدعم تمكين المرأة لاعتلاء المناصب رفيعة المستوى.

العمل بنظام الساعات المرنة

يجري العمل بالهيئة بنظام الساعات المرنة، وهو ما يمنح العاملين مرونة في مواعيد الحضور والانصراف، وذلك للتيسير على العاملين في اختيار التوقيتات المناسبة لهم التي تتلاءم مع ظروفهم، حيث انعكس ذلك إيجابيًا على أداء العاملين؛ لما يوفره للعاملين من القدرة على تكييف ظروفهم الاجتماعية مع مواعيد العمل.

كما سمحت التعليمات للعاملين بتخفيض عدد الساعات بمقدار ساعة لتكون 6 ساعات يوميًا (للعاملين من ذوي الاحتياجات الخاصة، أو العامل الذي لديه ولد من ذوي الاحتياجات الخاصة، أو العاملة التي ترضع طفلها، أو العاملة الحامل من الشهر السادس للحمل)، كما سمحت اللائحة بتخفيض عدد الساعات بمقدار ساعتين للظروف التي تقدرها الهيئة.

حيث أثبتت الكثير من الأبحاث أن تطبيق المنظمة لسياسات عمل مرنة يعزز الانسجام بين عمل الموظف وحياته الشخصية، حيث تأخذ طبيعة العمل طابعاً إيجابياً، فالموظف يشعر بالاحترام والثقة عندما يرى أن المنظمة التي يعمل بها تتعاون معه في تحقيق أهدافه الشخصية، فينتج عن ذلك شعور بأن عليه أن يتعاون مع المنظمة لتحقيق أهدافها. عندما تسود هذه الثقافة بين الموظفين يبدأ الحاجز الذي يفصل بين أهداف الموظف الشخصية وأهداف عمله بالتلاشي فيصبح نجاح الموظف من نجاح المنظمة لأنه الآن قد صار شريكاً متفانياً يسعى لتطوير المنظمة وتحقيق النجاح لها.

كما أن مرونة جدول العمل تسبب انخفاضاً ملحوظاً في معدل التوتر في بيئة العمل، حيث يشعر الموظف الذي يمتلك نوع من التحكم في وقته بتعلق كبير بعمله، فإن العقل البشري يطمح لحكم الذات والتحكم في اتخاذ القرارات، ولو سألت معظم الموظفين عن أكبر أسباب التوتر في حياتهم، ستجد أن معظمهم يتوتر لعدم قدرته بالتحكم بوقته بشكل جيد، فهو لا يستطيع أن يعيش حياته خارج وقت العمل وحياته الشخصية أصبحت جزء لا يتجزأ من حياته العملية. وبشكل عام، فإن الموظفين الذين ينعمون بحياة شخصية سعيدة يؤدون بشكل أفضل ويكونون أكثر تفاعلاً ونشاطاً في حياتهم العملية. لذلك يعد خفض معدل التوتر في العمل من أهم أولويات إدارة الموارد البشرية لما في ذلك من عائد مباشر على رفع أداء الفرد وتحسين الحالة الصحية للموظف على صعيد خاص والمنظمة على صعيد عام.

الصحة والسلامة

في إطار اهتمام الهيئة بالعاملين بها وحرصًا على مبدأ الوقاية خير من العلاج، بادرت الهيئة بعمل تحليل فيروسي C و B لجميع العاملين بها، وذلك من خلال بوليصة التأمين الطبي بمقر الهيئة.

كما تم عمل ندوة تثقيفية عن كيفية الاكتشاف المبكر لسرطان الثدي للسيدات العاملات فوق سن الأربعين، وأيضًا طرق الوقاية والعلاج، فضلاً عن إجراء فحص طبي مجانًا لهم.

وقد تضمنت لائحة شئون العاملين منح العامل المخالط لمريض بمرض معد إجازة مدفوعة الأجر للمدة التي تحددها الجهة الطبية المختصة، وذلك بهدف توفير مناخ صحي للعاملين بوجه عام.

كما أصدرت الهيئة تعليمات بشأن الامتثال لقانون مكافحة التدخين رقم 154 لسنة 2007، وحظرت التدخين تمامًا داخل المبنى.

3. البعد البيئـــي

رغم اقتصار التأثيرات البيئية لأعمال الهيئة على استهلاك الطاقة والمياه والورق، إلا أن الهيئة أخذت على عاتقها المسئولية نحو الإسهام الفعّال في الحد من التأثيرات المحتملة لظاهرة التغيرات المناخية ودعم تحسين البيئة، واستهدفت من ذلك الوصول إلى منهج متكامل نحو توفير مناخ صحي للعاملين، والمساهمة في تحسين البيئة الداخلية.

وفي هذا السياق، برزت البيئة كبعد محوري في استراتيجية الهيئة للتطوير والتنمية المستدامة، حيث عملت على تحديد الفرص الملائمة لزيادة كفاءة الأداء، والعمل على تحقيقها بما يرُشّد الاستهلاك والنفقات.

وتمكنت الهيئة من إحراز تقدم ملموس على مستوى البيئة بكافة ركائزها (تعزيز البيئة الخضراء، واستهلاك الكهرباء والمياه، فضلاً عن ترشيد استخدام الورق)، نتيجة لتبنيها أسسًا ومناهج متعددة تتفق والبنية التحتية لها.

نحو بيئة خضراء

بدأت أولى خطوات الهيئة نحو تحسين المناخ البيئي بالانتقال إلى القرية الذكية بمدينة السادس من أكتوبر، حيث أسفر ذلك عن (إغلاق كلي لعدد ثلاثة فروع).

كما شملت جهود الهيئة العمل على زيادة المسطحات الخضراء، وكذا الانتشار الجيد للنباتات داخل كافة مباني الهيئة، بما يعمل على تعزيز الأوكسجين.

وقد روعي أثناء تصميم مبنى الهيئة الجديد في القرية الذكية الحرص على اتباع أحدث المعايير والتقنيات في أنظمة إدارة المباني؛ بما مكّن الهيئة من تجنّب استنزاف الموارد الطبيعة.

استهلاك الطاقة

تبنت الهيئة مزيجًا من أنظمة متعددة تعمل بشكل متناغم ومتجانس؛ بما يحقق الأهـداف المرجوة من توفير الطاقة، والتحول نحو بيئة خضراء.

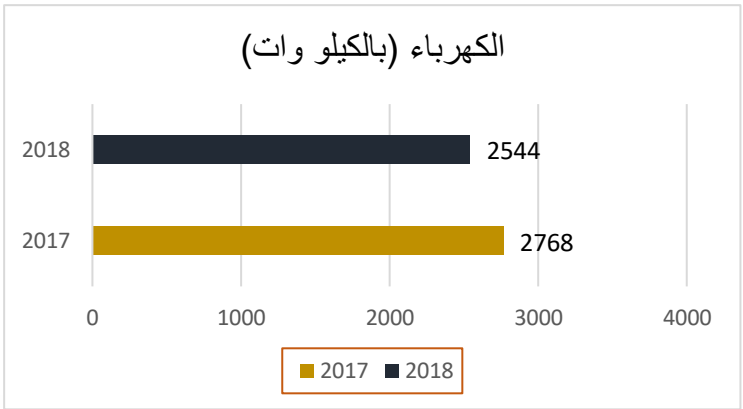

وفي هـذا الشـأن تـقـوم الهيئة باستخدام أحدث تقنيات إدارة المباني لتشغيل المبنى الرئيسي بالقرية الذكية، بالإضافة إلى أفضل مواد العزل والبناء لمنع تسرب الطاقة، إذ إن المبنى مجهز بشكل مثالي بكاشفات للحركة للتحكم في

الضوء، وكاشفات للحرارة للعمل على خفض استهلاك طاقة التكييف.

كما تستخدم الهيئة سياسة عمل صارمة لتقليل الاستهلاك مثل (وضع الأجهزة والمعدات وضع النوم (sleep mode))، واستخدام ماكينات التصوير المركزية بدلاً من الطابعات الشخصية.

واعتمدت الهيئة العمل بنظام BMS والذي يعمل على مراقبة استهلاك الطاقة عن كثب والكشف عن أي خلل بأي مكون من مكونات النظام. وقد أسفرت هذه الجهود على انخفاض مستوى استهلاك الطاقة خلال عام 2018 إلى 8% مقارنة بالعام السابق.

كما كان لقطاع خدمات المعلومات بالهيئة دور محوري في الاعتماد على شراء الأجهزة والمعدات ذات استهلاك أقل للطاقة واستخدام نظام (Power Over Ethernet) في تشغيل أنظمة الاتصال الصوتية وكاميرات المراقبة، والتي تعمل بأقل استهلاك للكهرباء.

استهلاك المياه

رغم اقتصار استخدام المياه على الاستخدامات الشخصية للعاملين، فضلاً عن أغراض تنظيف المبنى والحفاظ على المسطحات الخضراء التي تم توزيعها بالمبنى، إلا أن الهيئة سعت خلال هذا العام لتبني ممارسات وأسس استطاعت من خلالها تخفيض استهلاك المياه المبردة بواقع 10% عن العام المنقضي.

خفض استخدام المكاتبات والمراسلات الورقية

قامت الهيئة بإعداد كتاب دوري في عام 2018 يقرر الاعتداد بالبريد الإلكتروني كوسيلة رسمية للمراسلات المتبادلة بين الهيئة وكافة الأطراف المتعاملة معها، بما يُسهم في تبسيط وتيسير الإجراءات بين الهيئة والمتعاملين معها، ويدعم سياسة بيئة نظيفة خالية بأقل معدل من استخدام الورق.

جهود الهيئة لتطبيق الاستدامة

على مستوى القطاع المالي غير المصرفي

أصبح المستثمرون في مختلف أنحاء العالم يدمجون عوامل الاستدامة في قراراتهم الاستثمارية على نحو متزايد؛ لذا فإن تبني ودمج الاستدامة في استراتيجيات الشركات يجعلها أكثر قدرة على جذب رؤوس الأموال، ويعزز من قدراتها التنافسية في السوق.

لذا تم صياغة استراتيجية الهيئة الشاملة 2018 - 2022 بما يؤكد على أهمية إجراء مبادرات الشمول المالي، وتوفير أدوات تمويل المشروعات الصديقة للبيئة، وتطوير مستويات الحوكمة للشركات، وتحفيز الشركات على الاستدامة والمشاركة في المبادرات الدولية للبيئة والمجتمع.

كما مهدت الهيئة الطريق لتطوير قطاع مالي غير مصرفي، من خلال رئاستها للمشاركات الدولية التالية:

- اجتماع المجموعة الاستشارية لهيئات أسواق المال العالمية بمقر الأمم المتحدة بجنيف، والذي تم الاتفاق فيه على تبني أهداف الأمم المتحدة من خلال دعم التمويل المستدام، وتحفيز الشركات على مزيد من الإفصاحات طبقًا للمعايير الثلاثية للحوكمة ESG، وحث المستثمرين على مراعاتها، مع إيلاء أهمية لنشر الثقافة، والوعي المالي.

- المشاركة في مؤتمر الأستانة للتمويل المستدام بكازاخستان، والذي أكد فيه رئيس الهيئة على أن التحول إلى الاقتصاد الأخضر، والتنمية المستدامة ليس خيارًا بل واجبًا على كل الدول، وأنه يجب منح حوافز استثمارية وضريبية لتحقيق ذلك.

- ترأس الأستاذ الدكتور/ رئيس الهيئة الحوار العالمي لمبادرة أسواق المال المستدامة - SSE حول دور الهيئات الرقابية لأسواق المال في دعم أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. وتعقد هذه المبادرة مرة كل عامين؛ للجمع بين قادة السوق سعيًا لتبادل الآراء حول أفضل الممارسات لدعم السوق.
- شهد الحوار العالمي إطلاق تقرير بعنوان «كيف يمكن لمراقبي الأسواق المالية دعم أهداف التنمية المستدامة»؛ حيث استعرض رئيس الهيئة - في التقرير الذي أسهم فيه أكثر من 70 خبيرًا عالميًا 35- حالة عملية من 19 سوقًا عالميًا، وخلص التقرير إلى أهمية بناء القدرات والخبرات في مجال التنمية المستدامة.

١. حوكمة القطاعات المالية غير المصرفية

انطلاقًا من الدور البارز الذي تقوم به الأنشطة المالية غير المصرفية في تعبئة المدخرات والتوظيف الأمثل للموارد المتاحة بشكل عام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وسعيًا لبلوغ هذه الأهداف عملت الهيئة على نهج خطط متوازية تتمحور حول تهيئة مناخ جاذب للاستثمار المستدام والأخضر، ودعم ثقة المستثمرين في ضخ أموالهم للمساهمة في الاستثمار في المشاريع الخضراء، فضلاً عن زيادة وعيهم والمجتمع بصفة عامة بأهمية الأسواق المالية غير المصرفية وخاصة ما يتعلق منها بالمشاريع الخضراء، من أجل خلق مجتمعات قادرة على اتخاذ قرارات استثمارية صائبة.

حماية حقوق صغار المساهمين

بالتعاون مع الجهات ذات الصلة تم تعديل بعض الأحكام المنظمة لحماية حقوق صغار المساهمين بقانون سوق المال وقانون الشركات وتعديل قواعد القيد والشطب، وهو ما كان له مردود إيجابي على مؤشر «حماية حقوق صغار المساهمين وفقًا للتقرير السنوي للبنك الدولي «ممارسة أنشطة الأعمال» Doing Business Report لعام 2018، إضافة إلى الآثار الإيجابية على الاقتصاد المصري.

دليل حوكمة الشركات الاسترشادي عن مركز المديرين المصري

صدر دليل حوكمة الشركات الاسترشادي عن مركز المديرين المصري - التابع للهيئة -في عام 2016، مُنظمًا للعديد من الأدوات التي تعزز من دور الإفصاح باعتبارها أداة فاعلة لجذب المستثمرين سواء المصريون أو الأجانب، إلى جانب تنظيمه مسائل أخرى تعمل على تقوية المؤسسات المالية. وكان أبرز ما ورد به، الإشارة إلى أهمية إعداد الشركات لتقارير الحوكمة وأيضًا تقارير للاستدامة.

إلزام الشركات المقيدة بتقديم تقارير سنوية للحوكمة

صدر قرار مجلس إدارة الهيئة في مارس من عام 2018، مُلزمًا الشركات المقيدة بتقديم تقرير سنوي للإفصاح عن الحوكمة، اعتبارًا من السنة المالية التي تنتهي في 31/12/2018، أو 30/6/2019، وعرض تقاريرها على الجمعية العامة مُلحقًا به تقرير يتضمن تعليق وملاحظات مراقب حسابات الشركة عن تقرير الحوكمة، وذلك وفقًا للنماذج التي تعدها الهيئة في هذا الشأن، فضلاً عن إلزامها بإدراج نظام التصويت التراكمي بما يسمح بالتمثيل النسبي بنظامها الأساسي.

آلية التصويت التراكمي

- تضمنت قواعد القيد والشطب، وقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (154) لسنة 2018، وجوب بأن ينص النظام الأساسي للشركات على استخدام آلية التصويت التراكمي في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بما يسمح بالتمثيل النسبي لصغار المساهمين في عضوية مجلس الإدارة كلما كان ذلك ممكنًا؛ بما يعزز من حقوق الأقلية، ويضمن مشاركاتهم الفعلية في اتخاذ القرارات.
- تم التأكيد على اعتبار هذه الآلية مطلبًا ضروريًا عند التأسيس أو الترخيص لأي من الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية (سواء في مجال التمويل العقاري، أو التأمين، بالإضافة إلى الأنشطة الأخرى)، وذلك بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (155) بتاريخ 30/9/2018.

- ولضمان تحقيق أكبر قدر من الاستفادة في هذا الشأن، أعدت الهيئة دليلاً عن التصويت التراكمي، مخاطبة به المتعاملين في أنشطة المالية غير المصرفية والشركات المقيدة بالبورصة للتعريف بهذه الآلية، ومفهومها، وكيفية تطبيقها.

ضوابط إضافية لتعزيز حقوق الأقلية

تضمنت التعديلات الأخيرة على قانون سوق رأس المال رقم (95) لسنة 1992 أحكامًا خاصة بحماية الأقلية تمثلت في:

- أحقية المساهمين المالكين لنسبة 5% في طلب وقف قرارات الجمعية العامة التي تصدر لصالح فئة معينة من المساهمين أو للإضرار بهم.
- تشديد فرض العقوبة على كل من يستحوذ على أوراق، أو أدوات مالية دون تقديم عرض شراء إجباري للأقلية في الحالات التي تستوجب ذلك، وعدم جواز التصالح في هذه الجرائم إلا بعد إجراء عملية الشراء.
- تفعيل دور جماعة حملة الصكوك والسندات، والتي تعمل على تحقيق حماية المصالح المشتركة لحملة أي من الأدوات أو الأوراق المالية المعنية بها، ولا يجوز لها أن تتخذ أية إجراءات من شأنها زيادة أعباء أعضائها أو عدم المساواة بينهم.

ترسيخًا أكبر لحوكمة مجلس الإدارة

- تضمن قرارا مجلس إدارة الهيئة رقما (59) لسنة 2018، و(164) لسنة 2018، بشأن أنشطة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية ونشاطي التأجير التمويلي والتخصيم، ألا تزيد عدد مرات عضوية العضو المستقل لمجلس الإدارة عن دورتين متتاليتين.
- كما أكدت تلك الأحكام على عدم الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب إلا في الأحوال التي توافق عليها الهيئة.

توسيع نطاق استقلالية دور مراقب الحسابات

نظرًا للدور البارز الذي يقوم به مراقب الحسابات، وأخصها التأكد من مدى قيام الشركة بالالتزام بمعايير المحاسبة المصرية عند إعدادها القوائم المالية، لذا فقد استحدث النص - وفقًا للقرارين المشار لهما -على أن يكون تعيينه بناءً على توصية من لجنة المراجعة، وبحد أقصى ست سنوات متتالية.

مكافحة الفساد وتوسيع دور الرقابة الداخلية للشركات

تقوم الرقابة الداخلية بأدوار بارزة عدة في مكافحة الفساد والحد من المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية، والتأكّد بشكل عام من قيام الشركة بالدور الذي رسمه لها نظامها الأساسي، وبما يتوافق مع أحكام القانون، لذا تم تعزيز دور الرقابة بإلزام الشركات (العاملة في مجال الأوراق المالية ونشاطي التأجير التمويلي والتخصيم) بتشكيل لجنة للمراجعة، ولجنة للمخاطر، ولجنة للمكافآت، وأخيرًا لجنة للحوكمة.

وقد تضمنت التعديلات الأخيرة التي تمت على قانون سوق رأس المال رقم (95) لسنة 1992 إلغاء التعامل بالأسهم لحاملها، تعزيزًا لمكافحة غسل الأموال، وحماية حامل الأسهم حسن النية.

عدم تعارض المصالح وعقود المعاوضة

بجانب التأكيد على هذا المبدأ في فصل مستقل باللائحة التنفيذية للقانون رقم (95) لسنة 1992، والتأكيد عليه وفقًا لقواعد القيد والشطب للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، فقد تم استحداث النص على ذلك المبدأ من خلال حظر أن يكون لعضو مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة. ومع التأكيد على الإفصاح للهيئة والمساهمين عن أية أحداث تتعرض لها الشركة، وخاصة أي تعديل في تشكيل مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه.

التأكيد على نزاهة أعضاء مجالس إدارات الشركات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة

احتلت مسألة نزاهة أعضاء مجلس إدارة الشركات أولوية بالغة على كافة الأنشطة، حيث اشترطت كافة القرارات ذات العلاقة ألا يكون قد صدر ضد أعضاء مجالس إدارة الشركات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة أية أحكام بعقوبة جناية أو جنحة أو جريمة ماسة بالشرف والأمانة، وذلك خلال الخمس سنوات السابقة على العضوية، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

حماية حقوق أصحاب المصلحة (المساهمين والمتعاملين)

قبيل انتهاء عام 2018، وفي خطوة عكست مدى حرص الهيئة على حماية حقوق المتعاملين والمساهمين للشركات العاملة في الأنشطة العاملة في مجال الأوراق المالية، تم تحديث نظم عملية الإيقاف المؤقت لعمل الشركات، بما يستهدف تمكين العملاء والمتعاملين والمساهمين من متابعة مستحقاتهم المالية بالشركات، قبل إيقاف نشاطها.

إحصائيات عن تمثيل المرأة في مجالس الإدارات

خطت الهيئة خطوة عملية نحو دعم تمثيل المرأة في مجالس الإدارات، وذلك بانضمامها إلى «تحالف المرأة في مجالس إدارات الشركات»؛ حيث وقعت على مذكرة تفاهم مع كلية إدارة الأعمال -الجامعة الأمريكية بالقاهرة في 2018. ويهدف التحالف إلى تعزيز عملية مشاركة المرأة في مجالس إدارة الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية (الشركات المقيدة بالبورصة، وشركات التأمين، والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتخصيم وصناديق التأمين) بالكشف عن نسبة تمثيل المرأة في مجالس إدارة الأنشطة المختلفة، فضلاً عن المتابعة الربع سنوية للكشف عن مدى التنوع في هياكل تشكيل مجالس إدارات الشركات(وفقًا للنوع) وإتاحة نتائج الدراسات الكمية التي تعدها الهيئة في هذا الشأن.

2. البعد الاجتماعي

للبعد الاجتماعي في السوق خصوصيته بطبيعة الحال، إذ هو نسيج لشبكة من العلاقات الاجتماعية الموجهة لصالح استقطاب كافة الأطراف ذات العلاقة بالتنمية المستدامة في الأسواق المالية غير المصرفية.

إن الهيئة تنطلق وفقًا لهذا الفهم من منظور ديناميكي يعمل على الوصول بالاستدامة من أقصر الطرق لكل من تتطلع لتفاعلهم الإيجابي في تحقيق أهدافها. وفي هذا الإطار يمكن أن نرصد أبرز جهود الهيئة التالية:

تدريب وورش عمل للمتعاملين

- ورشة عمل عن التصويت التراكمي

عقدت الهيئة ورشة عمل على مدار يومين متتاليين لممثلي 100 شركة مقيدة بالبورصة المصرية لشرح مفهوم التصويت التراكمي، والتمثيل النسبي لرأس المال في مجلس إدارة تلك الشركات.

- ورشة عمل عن مهام المستشارين الماليين المستقلين

عقب إصدار الهيئة لقرارها المنظم لضوابط وشروط قيد المستشارين الماليين، قامت بتنظيم حلقة نقاشية مع المستشارين الماليين تتناول واجباتهم ومهامهم في ضوء ما استجد من ضوابط، وفي مقدمتها استيفاء شروط الخبرة والكفاءة المهنية، واجتياز الاختبارات التي تجريها الهيئة في هذا الشأن.

- ورشة عمل عن «تسعير تأمينات الممتلكات والمسئوليات»

عقدت الهيئة ورشة عمل تطبيقية لمدة يومين عن تسعير تأمين الممتلكات والمسئوليات، بمشاركة مجموعة رئيسية من شركات التأمين المصرية. حيث ركزت على تعميق دور الخبير الاكتوارى بأن يُشارك في عملية التسعير للمنتج التأميني، بدلاً من انحصار دوره في إعداد وتقدير المخصصات الفنية، وأهم المهارات التي يجب اكتسابها في هذا الشأن ومنها، كيفية بناء وإعداد تعريفة التأمينات العامة.

- ورشة عمل تدريبية بمحافظة الأقصر للتعريف بما استجد على ساحة التمويل المتناهي الصغر

في ظل انتشار أنشطة الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) والمرخص لها بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر بمحافظات الصعيد، عقدت الهيئة ورشة عمل لعدد 60 مراقب حسابات، شاركوا من محافظات صعيد مصر، لإطلاعهم على النظام المحاسبي الاسترشادي المتعلق بمهامهم، والأثر الإيجابي المترتب على تطبيقه، مما يُسهم في زيادة كفاءة الجمعيات من الناحية المحاسبية.

- ورشة عمل لتوعية الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة بالمعايير الدوليين الجديدين في المحاسبة

عقدت الهيئة بالتعاون مع جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية ورشة عمل لتوعية الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة بالمعايرين الدوليين الجديدين في المحاسبة IFRS رقمي 15-9، لعدد 150 مشاركًا يمثلون عدد 112 كيانًا ماليًا من شركات التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتمويل متناهي الصغر، وكذا جمعيات ومؤسسات أهلية وشركات مقيدة بالبورصة، تمهيدًا لتطبيق تلك المعايير.

التوعية المالية للجمهور

- التثقيف المالي عن طريق موقع الهيئة الإلكتروني

يُعد الموقع الإلكتروني للهيئة منبرًا لنشر المعلومات حول الدور الذي تقوم به الهيئة منذ نشأتها في عام 2009، ويمتد ما هو موثق به إلى قبل هذا التاريخ، ويشمل بوابة خاصة للتشريعات، وأخبارًا عن المجالات ذات الصلة بعمل الهيئة، والشركات المرخص لها من الهيئة بالتعامل، فضلاً عن التعريف بكافة الأنشطة، الخ.

- تعميق التوعية المالية للجمهور من خلال وسائل الإعلام

تُعد وسائل الإعلام من أكثر الوسائل انتشارًا ونفاذًا لكافة شرائح المجتمع، لذا عمدت الهيئة إلى التواصل عبر هذه الوسائل لتعزيز توعية فئات المجتمع بكافة الأنشطة الخاضعة لرقابتها وأهميتها، فضلاً عن إيضاح الدور الذي تقوم به الهيئة في هذا الصدد. ومن خلال تلك الوسائل حذرت الهيئة من مخاطر دعوات الانسياق وراء منتجات غير مقننة (العملات الرقمية) وما يرتبط بها من معاملات في ضوء عدم الترخيص أو تقنين التعامل بها.

- ندوات توعوية وتثقيفية للجمهور عن الأدوات المالية غير المصرفية

حرصت الهيئة على فتح قنوات حوارية مع الجمهور، وذلك من خلال ندوات عقدت بساقية الصاوي، أُلقي فيها الضوء على البدائل التمويلية التي تتيحها الأنشطة المالية غير المصرفية، ومنها التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم. فضلاً عما يُمكن أن يوفره نشاط التأمين من حماية تأمينية للمواطن. كما جرى إلقاء الضوء على أهمية صناديق الاستثمار وصناديق المؤشرات كوسيلة استثمار لصغار المستثمرين، وكيفية اختيار شركة السمسرة وإدارة المحافظ للحد من المخاطر التي يمكن تعرض المتعاملين في سوق المال لها.

زيادة التثقيف المالي لطلبة الجامعات

تأكيدًا على ضمان استمرار تناقل الخبرات في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية، فقد حرصت الهيئة على زيادة التثقيف والوعي المالي في الأوساط الجامعية؛ بهدف إعداد كوادر واعية في شتى المجالات ذات العلاقة بالأنشطة الخاضعة لرقابة الهيئة، تضمن فهمهم عن قرب لما يدور على ساحة الأنشطة المالية غير المصرفية.

- توفير تدريب عملي للطلبة داخل الهيئة

قامت الهيئة بتوفير تدريب عملي لبعض الطلبة والطالبات داخل مقر الهيئة بالإدارات التي لا تنطوي طبيعة أعمالها على سرية بيانات عملاء. كما قامت بتوقيع مذكرة تفاهم مع الجامعة الأمريكية بالقاهرة والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، بهدف إتاحة فرص تدريبية بالهيئة لطلاب الجامعة الأكثر تميزًا.

- برامج ومحاضرات ميدانية بالجامعات

قامت الهيئة من خلال -إدارة توعية المستثمر- بإجراء العديد من التدريبات والمحاضرات في الجامعات المصرية (جامعة الأزهر، وجامعة القاهرة، وجامعة الإسكندرية، وجامعة طنطا، وجامعة فاروس، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، الجامعة المصرية الصينية، وجامعة المنصورة) بهدف إرساء المفاهيم الصحيحة، وتقديم الإيضاحات اللازمة عن الأنشطة المالية غير المصرفية.

إشراك المجتمع المدني في دعم التنمية المستدامة

- الصناديق الخيرية تمويل مستدام للأغراض الاجتماعية

في إطار سعي الهيئة المتواصل إلى تفعيل الأدوات المالية التي تسد الاحتياجات الاجتماعية للمواطنين، قامت الهيئة باستضافة فعاليات توقيع مذكرة تفاهم بين «مؤسسة مصر الخير» وشركة مباشر لتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وإدارة صناديق الاستثمار في ظل إطلاق «مؤسسة مصر الخير» لأول صناديقها الاستثمارية الخيرية «صندوق التكافل الاجتماعي».

- ختام فاعليات أسبوع المستثمر العالمي بيوم رياضي

اختتمت الهيئة فعاليات أنشطة أسبوع المستثمر العالمي والذي أطلقته المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأيوسكو) للمرة الثانية للعام 2018 World Investor Week بيوم رياضي بنادي القرية الذكية، برعاية المصرية للاستعلام الائتماني iscore، وصندوق حماية المستثمر، والتميمي للاستشارات القانونية.

التواصل مع الجهات صانعة القرار

- التواصل مع قيادات سوق رأس المال

التقى رئيس الهيئة ونائبه بأعضاء الجمعية المصرية للأوراق المالية (اكما)، بحضور لفيف من قيادات البورصة المصرية وشركة مصر للمقاصة؛ لمناقشة عدد من القضايا التي تهم المتعاملين بسوق رأس المال المصري.

- التواصل مع أطراف سوق التأمين

التقى رئيس الهيئة ونائبه برؤساء شركات التأمين المصرية، في حضور رئيس الاتحاد المصرى للتأمين؛ لتبادل الرؤى نحو دفع نشاط التأمين في مصر، وانتهى الاجتماع بالاتفاق على توفير البنية التكنولوجية اللازمة لربط شركات التأمين والاتحاد المصري للتأمين بالهيئة آليًا، بما يساهم في تسريع وتيرة العمل المشترك، وسرعة إصدار الموافقات اللازمة لعمل الشركات.

- ورش عمل متخصصة لمستشاري مجلس الدولة وتعزيز أطر التعاون لدعم تحسين البيئة التشريعية.

استهلت الهيئة عام 2018 بورشة عمل لمستشاري مجلس الدولة حول «الإطار القانوني والمسئولية الجنائية للأنشطة المالية غير المصرفية»، واختتمت العام بجلسة حوارية مع مستشاري مجلس الدولة عن «سلامة واستقرار الأنشطة المالية غير المصرفية»، حيث حرصت الهيئة على زيادة التنسيق مع مجلس الدولة وتبادل الاطلاع على المستجدات بما يخدم الصالح العام، وتحقيق أكبر فائدة من خلال الإلمام بالجوانب الفنية المصاحبة لمجال أعمال كل من الطرفين.

المشاركات الدولية

قامت الهيئة خلال هذا العام بالعديد من المشاركات الهامة في مجال دعم خطط التنمية المستدامة، واختير رئيسها د/ محمد عمران من قبل بورصات الأسواق المالية المستدامة (SSE) لترأس اجتماع المجموعة الاستشارية لمبادرة

دور الهيئات الرقابية لأسواق المال في دعم أهداف التنمية المستدامة. وتوجت هذه الجهود في مقر الأمم المتحدة بجنيف في أكتوبر 2018 بالإسهام في إعداد تقرير مهم حول «دور الهيئات الرقابية في دعم أهداف التنمية المستدامة»، والذي يهدف في مجمله إلى تعزيز استقرار واستدامة النظام المالي، مُرسيًا عدة محاور على رأسها، توجيه ودعم الاستثمارات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز الإفصاحات المتعلقة بالنواحي البيئية والمسؤولية الاجتماعية للشركات والحوكمة الرشيدة، والعمل على تضمين معايير الاستدامة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، فضلاً عن حث المستثمرين على الأخذ في الاعتبار مؤشر الاستدامة عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، والاهتمام بنشر الثقافة والوعي المالي لأهداف التنمية المستدامة والتغير المناخي.

3. البعد البيئي

تعد المشاريع الخضراء مدخلاً مهمًا للنمو الاقتصادي المستدام؛ لما تسهم به هذه المشاريع من دور بارز في تقديم استثمارات إنتاجية أو خدمية بالموازاة مع الحفاظ على البيئة وتحسين جودة الحياة.

ويمكن من خلال إصدار السندات الخضراء توفير مصادر لتمويل المشروعات الصديقة للبيئة، ومن أهمها مشروعات الطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة، والإدارة المستدامة للنفايات، والاستخدام المستدام للأراضي، والنقل النظيف، والإدارة المستدامة للمياه، والتكيف مع تغير المناخ، والمدن المستدامة.

وتتمثل مزايا السندات الخضراء عن السندات التقليدية، فيما تتيحه لمصدريها من الوصول إلى مستثمرين جدد، حيث تجتذب هذه السندات مستثمرين من القطاع الذي يركز على الاستثمارات المستدامة والمسؤولة، والمستثمرين الذين يجعلون المعايير البيئية والاجتماعية وتلك المتصلة بالحوكمة جزءًا من تحليلهم الاستثماري.

وفي هذا الإطار وتتويجًا لجهود الهيئة التي بُذلت على مدار أكثر من ثلاثة أعوام، أفردت – في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2479 لسنة 2018 بشأن تعديل بعض أحكام لائحة قانون سوق رأس المال – أحكام خاصة بشأن السندات الخضراء، باعتبارها أداة تمويل جديدة سوف تسهم في جذب المشروعات الصديقة للبيئة، والتي تعمل على تحسين المناخ المحلي. ومن أهم القواعد التنظيمية، تحديد مفهوم وأنواع السندات الخضراء، ومجالات استخدامها في تمويل المشروعات الصديقة للبيئة، والجهات التي يمكن لها إصدار سندات خضراء ومتطلبات إصدارها، وإجراءات تقييم واختيار المشروعات الصديقة للبيئة، ومدى توافق تلك المشروعات مع اشتراطات البيئة النظيفة ومتطلبات الإفصاح للمستثمرين.

مشاركة الهيئة في المؤتمر الإسلامي للتمويل الأخضر (مايو 2018)

جاءت هذه المشاركة التي أقيمت بماليزيا خلال مايو 2018، للتعرف على أفضل الممارسات الدولية المطبقة وتجارب الأسواق الناشئة فيما يخص التمويل الأخضر بصفة عامة والسندات الخضراء بصفة خاصة. حيث تم التطرق لاستحداث أدوات جديدة لتعزيز وتوجيه الاستثمارات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما تناول المؤتمر كيفية التعرف على القواعد والمعايير المنظمة للسندات الخضراء.

طرح الهيئة دليل السندات الخضراء في مصر بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية :

قدمت مؤسسة التمويل الدولية الدعم الاستشاري للهيئة العامة للرقابة المالية في صياغة دليل السندات الخضراء، بما يغطي المعلومات الضرورية التي يجب الإفصاح عنها سواء للمصدرين أو المستثمرين، وذلك مثل بيان المبادئ التي يجب على المصدرين الامتثال لها، والخطوات والإجراءات التي يجب عليهم أخذها في الاعتبار قبل اعتماد التعامل بالسندات الخضراء.

تنظيم الهيئة لجلسة تشاورية عن السندات الخضراء بالتنسيق مع مؤسسة التمويل الدولية (يونيو 2018)

شارك بهذه الجلسة مسئولو المؤسسات المالية المحلية والدولية من البنوك وصناديق الاستثمار والبورصة المصرية وشركة مصر للمقاصة وشركات التأمين المصرية وشركات التأجير التمويلي والتخصيم وكبرى صناديق التأمين الخاصة، وهيئات التصنيف الائتمانية؛ حيث تم تبادل الآراء حول الإطار التنظيمي للسندات الخضراء في مصر.
وفي يوليو من هذا العام وافق مجلس إدارة الهيئة على إضافة مادة جديدة في اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال لتنظيم قواعد وضوابط إصدار السندات الخضراء؛ للمساهمة في إتاحة أدوات مالية لتمويل المشروعات الصديقة للبيئة، ومن بينها مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة ومشروعات المدن والمباني الخضراء ومشروعات النقل.

نبنى الجسور لا الحواجز

Building Bridges not Walls

خارطة الطريق نحو تنمية لا تستثني أحدًا

1. على الصعيد المؤسسي للهيئة
2. على صعيد القطاع المالي غير المصرفي

رابعًا: خارطة الطريق نحو تنمية لا تستثني أحدًا

تتطلع الهيئة إلى اغتنام الفرص ومواصلة التقدم بثبات، انطلاقًا من المكتسبات التي حققتها في مجال التنمية المستدامة خلال عام 2018، عملاً على الوصول لمستقبل مزدهر للتنمية تشحذ له كل الطاقات، وتُسهم في تحقيق أهدافه سائر أطياف المجتمع، وكياناته الفاعلة في الأسواق المالية غير المصرفية؛ ولذا فإن الهيئة عاقدة العزم على وضع هذا التصور موضع التنفيذ، من خلال استراتيجية للتنمية لا تستثني أحدًا، أبرز ملامحها:

1. على الصعيد المؤسسي للهيئة

المزيد من تمكين المرأة لاعتلاء الوظائف القيادية في الهيئة ومجلس إدارة الهيئة:

- من خلال دعم الأكفاء منهن، وتعزيز فرصهن في شغل مناصب الإدارة العليا. بالإضافة إلى دراسة كيفية أن يكون هناك تمثيل للمرأة بمجلس إدارة الهيئة.
- تخطط الهيئة للانضمام في 2019 إلى مبادرة تمكين المرأة Women Empowerment Principles التابعة للأمم المتحدة.

استحداث لجنة للتنمية المستدامة بالهيئة

تخطط الهيئة إلى تدشين لجنة للتنمية المستدامة في عام 2019؛ لتقديم الاستشارات اللازمة للهيئة لإدارة ملف التنمية المستدامة، حيث تتكون اللجنة من عدد من الخبراء رفيعي المستوى من العاملين في مجال الاستدامة في مصر وخارجها.

زيادة الوعي بأهمية قضايا التنمية المستدامة داخل الهيئة:

فضلاً عما يمثله هذا التقرير من إطار عام للتوعية بأهمية الاستدامة، من المتوقع أن تنظم الهيئة العديد من المبادرات وورش العمل للعاملين، لدمج مفهوم الاستدامة في الأعمال اليومية للقطاعات والإدارات المختلفة بالهيئة، بالتعاون والتنسيق مع إدارة الاستدامة.

الاستمرار في دعم الاهتمام بالبيئة للحد من التأثيرات الضارة لظاهرة التغيرات المناخية:

- تلقي الأفكار الابتكارية واستطلاع رأي العاملين حول كيفية دعم البيئة داخل لهيئة بالتعاون والتنسيق مع إدارة الاستدامة.
- وضع خطة للتقليل من استخدام البلاستك داخل الهيئة بالتعاون والتنسيق مع إدارة الاستدامة.
- وضع خطة من قبل ادارة تكنولوجيا المعلومات والإدارات المعنية الأخرى لزيادة تخفيض استهلاك الطاقة والكهرباء والورق.

اعتماد سياسات جاذبة للموردين الداعمين للتنمية المستدامة:

تخطط الهيئة لإتاحة أولوية الاستعانة بموردي الخدمات من الشركات الأكثر استدامة، وعملاً على إزكاء روح التنافس في هذا المجال، وسيتاح لجميع الشركات دليل يتضمن البنود الأساسية التي يجب أن تتوافر فيها، لتكتسب من خلالها تلك الأولوية للتعامل مع الهيئة.

التوعية للمتعاملين والجمهور بأهمية التنمية المستدامة على موقع الهيئة الإلكتروني

تدرك الهيئة أن أهدافها المنشودة لن تتحقق إلا من خلال وعي المتعاملين والجمهور، بمدى أهمية تحقيق تنمية شاملة مستدامة للمجتمع، من خلال إضافة رابط أساسي على الصفحة الرئيسية لموقع الهيئة الإلكتروني، يتضمن كافة جهود الهيئة في ذلك المجال في مصر وخارجها، وسوف يكون هذا الرابط متاحًا باللغتين العربية والإنجليزية.

دور الإدارة العامة للتنمية المستدامة

تسعى الإدارة إلى إحراز تقدم ملموس على الصعيد الداخلي للهيئة، وأيضًا للقطاعات المالية غير المصرفية، وذلك من خلال ما يلي:

- تقديم مبادرات داخلية للمشاركة الواسعة من قبل العاملين بالهيئة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ لضمان الدمج والتكامل الفعّال، من خلال إجراء حملات توعية خاصة في مجالات الاستهلاك والإنتاج المستدام.
- تقديم المساعدات الفنية للشركات فيما يتعلق بالطرق المثلى لممارسات التنمية المستدامة، ومشاركة الشركات التي تخضع لرقابة الهيئة في المبادرات وحملات التوعية، سواء في تحقيق أهداف الاستدامة لتلك الشركات داخليًا أو فيما يتعلق بنطاق عمل تلك الشركات.
- تصميم برنامج للتركيز على فكرة الوعي البيئي والشمول المالي للنشء والشباب، واستهداف مشاركة واسعة من كافة الشركاء وأصحاب المصالح؛ لنشر أهداف التنمية المستدامة وربطها بالتنمية الاقتصادية على نطاق واسع، كأحد برامج المسئولية الاجتماعية للهيئة.
- المضي تدريجيًا نحو مواءمة وتطويع كافة التقارير الصادرة عن الهيئة حول الاستدامة؛ لتتفق مع المبادرة الدولية لتقديم التقارير، والتي وضعت عددًا من المعايير المتفق عليها دوليًا لأسلوب ونمط تقديم التقارير لمختلف الجهات الدولية، هذا بالإضافة إلى تطبيق المعايير الصادرة عن الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، حيث إن تطبيق هذه المعايير يساعد الجهات في تحديد المخاطر وإدارتها، وتمكن المؤسسات من إعداد تقارير تتوافق عالميًا مع التقارير المقدمة عالميًا؛ مما يفتح فرصًا أكبر للتعاون وتبادل الخبرات وتعزيز السمعة وبناء الثقة.

2. على صعيد القطاع المالي غير المصرفي

تتطلع الهيئة للمستقبل من منظور مساعدة المستثمرين الأفراد والشركات وأصحاب الأطراف على استكشاف فرص جديدة، والعمل بشكل جماعي لضمان تسريع وتيرة التقدم وتوفير المناخ المناسب لتنامي الشركات. مع وضع الشركات الأكثر حرصًا على دعم التنمية المستدامة في المقدمة.

التعاون مع المؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية في دعم التنمية المستدامة

باختيار الهيئة كمؤسسة داعمة لمبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP-FI سوف تكون الهيئة من المؤسسات الطليعة الداعمة والمساندة للاجتماع الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في أفريقيا والشرق الأوسط Regional Roundtable in Africa and Middle East والذي سوف تستضيفه الجامعة العربية بالقاهرة يومي 10، و11 من أبريل 2019. وستجمع المائدة المستديرة الإقليمية التي تعقد كل سنتين بين أعضاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة وممثلي التمويل المستدام في مختلف القطاعات المالية، خاصة البنوك وبنوك وصناديق الاستثمار وشركات التأمين في مصر وأفريقيا والشرق الأوسط.

نشر تقارير سنوية للإفصاح عن الاستدامة للشركات الخاضعة لرقابة الهيئة:

- ستتدرج الهيئة في انتهاج الإجراءات الكفيلة بإفصاح المؤسسات المالية، والشركات المصدرة للأوراق وكافة الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية المالية، ومن المتوقع أن تتخذ الهيئة قرارات في 2019 لإلزام كافة الشركات الخاضعة لرقابتها إصدار تقارير للإفصاح عن الاستدامة سنويًا.
- ستعد الهيئة دليلاً يتضمن بنود الحد الأدنى التي يجب على مجالس إدارات الشركات أخذها في الاعتبار عند الإفصاح عن الاستدامة.

قواعد إضافية لحوكمة التأمين في السوق المصري

ستقوم الهيئة بزيادة الشفافية والنزاهة داخل سوق التأمين المصري، من خلال الالتزام بتطوير وتفعيل قواعد وأطر الحوكمة والإدارة الرشيدة، وتفعيل نظم الرقابة والمراجعة الداخلية، وكذلك مسئول الالتزام بشركات التأمين، مع التأكيد على ضرورة الإفصاح عن نتائج أنشطة الشركات وإصدار تقارير تقييم النشاط في توقيتاتها المناسبة.

ورش عمل لدعم الاستدامة:

- في مارس 2019: سوف يتم تنظيم محاضرة عن نشاط المنظمة الدولية للمراكز المالية للاستدامة (FC4S) التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بمقر الهيئة. وسوف يتم التركيز على كيفية إنشاء نظام مالي يدمج اعتبارات الاستدامة في عملياته، مما يؤدي إلى تدفق الموارد نحو أنشطة أكثر شمولاً واستدامة.

- في الربع الثاني من عام 2019 سوف تعقد ورشة عمل أخرى؛ بهدف نشر التوعية عن السندات الخضراء باعتبارها أداة تمويلية جديدة تستهدف البنوك والمؤسسات المالية والمصدرين والمستثمرين المحتملين؛ بغرض رفع الثقافة المالية ونشر الوعي الاستثماري بشأن هذه الأداة الجديدة والإطار التنظيمي والتشريعي لها.

ورش عمل لدعم الحوكمة :

في فبراير 2019: سيقوم مركز المديرين المصري – التابع للهيئة -بتقديم شهادة مهنية معتمدة في حوكمة الشركات بالتنسيق مع مؤسسة التمويل الدولية، للتركيز على الدور الحيوي الذي يقوم به المراقب الداخلي، ومسئول حوكمة الشركات بالشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية والبنوك، بما يكفل امتثالهم للوائح والتوجيهات التي تضعها الجهات الرقابية المالية سواء المصرفية وغير المصرفية.

تدشين برنامج للخمس شركات الأكثر استدامة في مختلف الأنشطة المالية التي تراقب عليها الهيئة :

تدشين برنامج للخمس شركات الأكثر استدامة (للشركات العاملة بالأنشطة المالية غير المصرفية) مع مؤسسات أخرى مثل البورصة المصرية والاتحادات المختلفة مثل اتحاد العاملين بسوق المال واتحاد شركات التأمين ..الخ. والإعلان عن ذلك بكل الوسائل المتاحة، بما يمثل ترويجًا وتسويقًا لجهود تلك الشركات.

الخاتمة

إن الهيئة – وقد حرصت على إصدار هذا التقرير للتعريف بنتائج جهودها على طريق الاستدامة خلال عام 2018 – إنما تتطلع لاستكمال خطوات تأصيل ثقافة الاستدامة لدى الشركات العاملة في القطاع المالي غير المصرفي خلال الأعوام القادمة، من خلال بناء قدرات العاملين ورفع كفاءتهم بالقطاع والتوعية بأهمية أنشطة وممارسات الاستدامة ودورها في تحقيق قيمة مضافة للمجتمع والاقتصاد ككل.

وانطلاقًا مما يتمتع به القطاع من مزايا تنوع الأنشطة والخدمات غير المحدودة، وهو ما يكسبه القدرة على خدمة جميع الأغراض الاقتصادية بكفاءة، وتدعيم ورفع معدلات النمو الاقتصادي فقد شملت استراتيجية الهيئة غايتها في إقامة قطاع مالي غير مصرفي محفز للنمو المستدام وداعم للشمول المالي؛ وتركز جهود الهيئة حول كيفية تحويل النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمارات إلى تنمية مستدامة، تساعد في حماية البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخول وخفض معدلات الفقر، والمساواة بين الجنسين، وتوطيد تطبيقات الاستدامة داخل القطاع بشكل مكثف، وتوعية الشركات والجهات العاملة بالقطاع بأهميتها وأثرها الإيجابي على النمو الاقتصادي.

وتتطلع الهيئة في عام 2019 إلى استكمال منظومة نشر ثقافة الاستدامة، والبدء بتأصيل تلك الثقافة لدى العاملين بالهيئة أنفسهم، ومن ثم الانطلاق إلى قطاع الخدمات المالية غير المصرفية بالسوق المصري، فضلاً عن الاستمرار في استكمال دورها في تنمية وطرح المبادرات الجديدة المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة وتعزيز استثمارات القطاع بها، إضافة إلى صياغة الأطر التشريعية اللازمة المنظمة للأدوات والآليات المالية الخضراء المستحدثة، وكذلك الاستمرار في عقد الشراكات مع مختلف الجهات والمنظمات العالمية والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المعنية بالاستدامة.

نبنى الجسور لا الحواجز

Building Bridges not Walls

Building Bridges not Walls

نبنى الجســـور لا الحـــواجز

تقرير الاستدامة السنوي
للهيئة العامة للرقابة المالية
2018

Annual Sustainability Report of FRA 2018

www.fra.gov.eg